الحدث

لم تستطع قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد مرور 218 يوماً على بدء عدوانها على قطاع غزة، السيطرة بالكامل على منطقة واحدة في القطاع، إذ لا تكاد تخرج منها حتى تعود إليها، في حين تواصل العمل على حشر الفلسطينيين في مناطق معينة، كانت دمرتها سابقاً أو لا توجد فيها بنى تحتية

العدوان على غزة

الاحتلال يوسع العمليات العسكرية والتهجير

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

لا تكاد قوات الاحتلال الإسرائيلي تخرج من منطقة في قطاع غزة حتى تعود إليها، ما يظهر أنها لم تنجح على الرغم من مرور أكثر من سبعة أشهر على بدء عدوانها على القطاع في القضاء على المقاومة الفلسطينية. وفي حين تواصل قوات الاحتلال غزوها لحي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة، تستعد لشن عملية جديدة في جباليا شمال القطاع، في حين تتجه الأنظار إلى مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، بعد إصدار الاحتلال أوامر إخلاء جديدة لطالب السكان بالتوجه نحو منطقة المواصي، فيما يُظهر توسيع العمليات العسكرية مدى استعداد الاحتلال للتهرب من مفاوضات وقف النار وتبادل الأسرى بعدما تعمد إفشال الجولة الأخيرة في القاهرة وتصعيد الوضع في القطاع بعد شن عمليات تهجير جديدة وفرض حصار خانق مع إغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم أمام المساعدات، وسط تحميل مصر لإسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بحسب ما أكد مصدر أمس لـ«القاهرة الإخبارية». وأشار المصدر إلى أن مصر أبلغت الأطراف المعنية كلها، بتحمل إسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع الإنسانية فضلاً عن أن القاهرة رفضت التنسيق معها في دخول المساعدات من معبر رفح بسبب التصعيد الإسرائيلي غير المقبول.

في موازاة ذلك، حضرت الحرب في غزة في مباحثات رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، أمس السبت، إذ ناقش في اتصال هاتفي تلقّاه من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما جهود الوساطة المشتركة لإنهاء الحرب على القطاع، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وإدخال المساعدات الإنسانية بصورة مستدامة إلى كل مناطق القطاع، بالإضافة إلى مناقشة آخر المستجدات في المنطقة، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا». كما بحث رئيس الوزراء القطري مع أعضاء في الكونغرس الأميركي، في الدوحة أمس السبت، العلاقات بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها، والتطورات في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل المفاوضات الجارية لإنهاء الحرب على غزة.

جزء من الفظائع

أعلنت حركة حماس، في بيان أمس السبت، أن ما كشفته تقارير دولية، عن حالات تعذيب لفلسطينيي قطاع غزة في معتقلات سرية «ليس سوى جزء ضئيل من الفظائع التي تُقترف في حقهم». واعتبرت أن ما كشفه تحقيق لشبكة «سي إن إن» أول من أمس الجمعة عن انتهاكات في مركز اعتقال سري بصحراء النقب «مضافاً إليه الشهادات المروعة التي رواها من أُفرج عنهم أخيراً من تلك المعتقلات السرية، التي هي أشبه بمسالخ بشرية، تتجاوز جرائم النازية وفظائعها».

بحث رئيس الوزراء القطري وغوتيريس الوساطة لإنهاء الحرب

البيت الأبيض: نعمل لمواصلة مناقشات الهدنة ولو افتراضية

بمواصلة تقديم أسلحة إلى الاحتلال. وفي انعكاس لمدى استعداد الاحتلال للتصعيد، قالت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، إن الجيش يستعد لشن عملية عسكرية ثانية على جباليا شمالي قطاع غزة، بزعم إعادة حركة حماس تنظيم صفوفها في المنطقة، مشيرة إلى إصدار الجيش أوامر للسكان لإخلاء عدد من المناطق في شمال القطاع، في وقت تشير تقديرات بوجود نحو 150 ألف فلسطيني في المنطقة المستهدفة بالعمليات في جباليا، التي تأتي قوات الاحتلال عزتها في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأصدر جيش الاحتلال أوامر إخلاء للسكان في منطقة جباليا وأحياء السلام والنور وتل الزعتر ومشروع بيت لاهيا ومعسكر جباليا وعزبة ملين والروضة والنزهة والجرن والنهضة والزهور، داعياً إياهم للتوجه إلى غربي مدينة غزة. وقال إنه سيعمل في المنطقة بعد محاولة حركة حماس إعادة تنظيم قدراتها ووجود عدد من عناصرها في المنطقة، بحسب زعمه. وكتب المتحدث باسم قوات الاحتلال للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، في بيان نشر على منصة إكس: «نداء إلى جميع السكان والنازحين الموجودين في منطقة جباليا وأحياء السلام والنور وتل الزعتر ومشروع بيت لاهيا والنزهة، والجرن، والنهضة، والزهور - توجهوا فوراً إلى الماوي غربي مدينة غزة». وزعم أن «السكان موجودون في منطقة قتال خطيرة»، محذراً «كل من يوجد في تلك المناطق يعرض نفسه وعائلته للخطر» ومن أن إسرائيل ستقصف هذه المنطقة «بقوة كبيرة». يشار إلى أنه لا يوجد أي ماوى لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يقطنون في المناطق التي طالب الاحتلال بإخلائها شمالي القطاع، فمناطق غربي المدينة كانت القوات الإسرائيلية قد دمرتها بالكامل في عدوانها. يشار إلى أن إسرائيل كانت أعلنت أواخر العام الماضي أنها قامت بتفكيك «حماس» في شمال القطاع تفكيكاً كبيراً، وشهد مخيم جباليا أكبر عمليات القصف وأكثرها فظاعة، بعد استهداف الاحتلال في 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عشرة منازل مكتظة بالسكان، مخلفاً وراءه ما قدر وقتها بـ400 فلسطيني بين شهيد وجريح. وقالت وزارة الداخلية في قطاع غزة، في بيان حينها، إنّ طائرات الاحتلال استخدمت خلال هجومها ما يقارب ست قنابل تزن كل واحدة طناً من المتفجرات. ولم تنجح قوات الاحتلال طوال أيام العدوان في القضاء على المقاومة في مناطق شمالي قطاع غزة، على الرغم من الدمار الهائل الذي سبّبه القصف، في وقت تواصل إسرائيل تأكيد سيطرتها على هذه المناطق، رغم أن المقاومة ما زالت تطلق صواريخ منها. وتأتي العملية الجديدة المرتقبة في جباليا بالتزامن مع تنفيذ الاحتلال عملية عسكرية في حي الزيتون، جنوب شرقي مدينة غزة، منذ الخميس الماضي. وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن قوات الاحتلال وسعت من توغلها في حي الزيتون وسط قصف مكثف لمناطق متفرقة في الحي. وكانت كتائب القسام وسرايا القدس أعلنتا تنفيذ سلسلة من العمليات في الحي، فيما أعلن جيش الاحتلال يوم أمس الأول مقتل أربعة من جنوده في كمين أعد لهم في الحي. ويبدو أن عمليتي جباليا المرتقبة وحي الزيتون تندرجان في سياق محاولة السيطرة على المناطق الشمالية في القطاع. وتأتي عمليات جيش الاحتلال الجديدة في وقت تتجه فيه الأنظار إلى مدينة رفح، بعد إصدار الاحتلال أوامر إخلاء جديدة تطالب السكان بالتوجه نحو منطقة المواصي، وقالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) إن هناك تقديرات تشير إلى فرار 150 ألف نازح من رفح إلى المناطق المحيطة. وأعلنت وكالة أونروا، أمس السبت، أن نحو 300 ألف شخص نازحون حالياً في رفح وجباليا، ولكن من المرجح أن تكون الأعداد أكبر لأن هذه مناطق كثيفة البناء. وقالت المتحدثة باسم أونروا في رفح لويز وتردج، لوكالة أسوشييتد برس: «نحن قلقون للغاية من توجيه أوامر الإخلاء إلى النازحين باتجاه وسط رفح وجباليا».

في هذه الأثناء، تتواصل الضربات في مختلف أنحاء قطاع غزة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا أن 24 فلسطينياً استشهدوا، مساء أمس الأول، بعد أن استهدفت طائرات إسرائيلية عدة مناطق بوسط قطاع غزة. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس السبت، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 34971. وأعلنت الوزارة، في بيان، أنه تم إحصاء سقوط 28 شهيداً على الأقل خلال 24 ساعة، لافتة إلى أن عدد الجرحى ارتفع إلى 78641 منذ بدء العدوان. وطالب مجلس الأمن الدولي، مساء أمس الأول الجمعة، بإجراء تحقيق «مستقل وفوري» بعد اكتشاف مقابر جماعية بمحيط مستشفيات في قطاع غزة دفن فيها مئات الأشخاص. وأعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة، في بيان أمس السبت، أنها عثرت على 80 جثة في ثلاث مقابر جماعية بساحات مشفى الشفاء الطبي في مدينة غزة، بالإضافة إلى عشرات أخرى داخل أقسام المجمع. وقالت إنها عثرت حتى الآن على ما يزيد عن 520 جثة في سبع مقابر جماعية بمستشفيات القطاع، تم اكتشافها على مدى الأشهر الماضية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الشفاء ومجمع ناصر الطبي ومستشفى كمال عدوان وغيرها. إلى ذلك، أعلن المتحدث باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة، في منشور على تليغرام، وفاة الأسير نداف بوبلابيل، ويحمل الجنسية البريطانية، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بعد استهداف الطيران مكان احتجازه، قبل أكثر من شهر مع الأسيرة جودي فانشتاين».

دبابات الاحتلال على أطراف قطاع غزة أمس (أمير كوهين/رويترز)

أدرعي، في بيان نشر على منصة إكس، «سكان بعض الأحياء الأخرى في شرق رفح التوجه فوراً إلى المنطقة الإنسانية الموسعة في المواصي»، معتبراً أن هذه الأحياء الإضافية «تشهد أنشطة إرهابية» لحركة حماس، ذاكراً مخيمَيْ رفح والشابورة وأحياء الإداري والجنينة وخربة العدس. والأحياء التي ذكرها أدرعي تقع في قلب رفح وليس في شرقها، ويقطن فيها مئات الآلاف من سكانها الأصليين والمهجرين من مختلف مناطق القطاع، بحسب مصادر محلية فلسطينية. ويتضح من الصورة التي نشرها الجيش، أنه يريد تجميع المهجّرين في رفح بمنطقة المواصي الواقعة على الشريط الساحلي للبحر المتوسط، والتي تفتقر إلى بنى تحتية وشبكات صرف صحي وخطوط كهرباء وشبكات اتصالات وإنترنت. ووجّه مدير مستشفى الكويت التخصصي في رفح صهيب المهمص نداء لحماية المستشفى في ظل وضع يصبح «كارثياً أكثر فأكثر». وكان الجيش الإسرائيلي دعا الاثنين الماضي سكان مناطق في شرق رفح إلى إخلائها «فوراً»، في حين توغلت الدبابات في بعض الأحياء الشرقية، كما سيطرت على المعبر مع مصر الذي يشكّل نقطة عبور أساسية للمساعدات الإنسانية وأغلقته. ودعت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان أمس السبت، إسرائيل إلى أن توقف «بلا تأخير» عمليتها العسكرية في رفح التي تهدد بتسبّب «وضع كارثي» لسكان قطاع غزة. وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، اعتراضه واحداً من أصل أربعة صواريخ جرى إطلاقها من رفح تجاه مستوطنة «كرم أبو سالم» في محيط غزة، وسقط ثلاثة في مناطق مفتوحة.

لا ثقة بالقيادة السياسية

نقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية، أمس السبت، عن والدة جندي إسرائيلي قولها إن الجنود يشعرون بالإحباط من العودة للقتال في مناطق انسحبوا منها بقطاع غزة، وأنهم لا يثقون بقيادتهم السياسية. وقالت ياعيل، التي تمثل مجموعة من أمهات الجنود في القطاع، إن «عدم اتخاذ إسرائيل قرار اليوم التالي للحرب يودي إلى مقتل جنود لا داعي لمقتلهم». وأضافت: «إننا أمهات نشعر بالإحباط لأن حياة أبنائنا يتم التلاعب بها في لعبة سياسية».

شرق غرب

وزير الخارجية الإماراتي: نتنياهو ليس مخولا إدارة غزة

أعلن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، على منصة إكس، أمس السبت، استنكار بلاده «تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة)، حول دعوة الدولة للمشاركة في إدارة مدنية لقطاع غزة القابع تحت الاحتلال». وأضاف أن نتنياهو «لا يتمتع بأي صفة شرعية تخوله باتخاذ هذه الخطوة»، لافتاً إلى أن الإمارات ترفض «الانجرار خلف أي مخطط يرمي لتوفير الغطاء للوجود الإسرائيلي في قطاع غزة».

(الأناضول)

تضامن مع محامية في تونس

تجمّع عدد كبير من المحامين والحقوقيين والنشطاء بدار المحامي بتونس، أول من أمس الجمعة، لدعم المحامية سنية الدهماني المحتمية في المقر، والتي تخضع لملاحقة قضائية. وقالت الدهماني في رسالة مفتوحة للرأي العام على موقع فيسبوك إنها ملاحقة بسبب تصريح تلفزيوني ذكرت فيه أن «تونس ليست جاذبة للهجرة غير النظامية بغية التوطين، بل لمجرد العبور نحو السواحل الأوروبية»، معتبرة الملاحقة «إرادة في التشفي والتنكيل».

(العربي الجديد)

المغرب يحدد موعد «الأسد الأفريقي»

أعلن الجيش المغربي، في بيان أمس السبت، أن مناورات «الأسد الأفريقي»، أكبر تمرين متعدد الجنسيات في القارة الأفريقية، ستُجرى بين 20 و31 مايو/أيار الحالي، بمشاركة حوالي 20 دولة وحلف شمال الأطلسي (ناتو). وأضاف أن نحو 7 آلاف جندي من تلك الدول سيشارك في المناورات واسعة النطاق، والتي تشمل تدريبات تكتيكية برية وبحرية وجوية مشتركة، ليلاً ونهاراً، وتمرينا للقوات الخاصة وغيرها من الأنشطة.

(العربي الجديد)

الصومال يطلب إنهاء مهمة الأمم المتحدة

طلب وزير الخارجية الصومالي أحمد معلم الفقي، في رسالة إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة أنتونيو غوتيريس حصلت عليها وكالة أسوشييتد برس أول من أمس الجمعة، إنهاء مهمة المنظمة السياسية في البلاد المعروفة باسم «يونسوم»، والتي كانت تساعد الحكومة في إحلال السلام والاستقرار في مواجهة الهجمات التي تشنها حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة. وأضاف أن القرار جاء بعد «دراسة شاملة لأولوياتنا الاستراتيجية».

(أسوشييتد برس)

أصغر أولاد ترامب لن يكون مندوبا

انسحب بارون ترامب، أصغر أولاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس الجمعة، من أول ظهور سياسي مقرر له كمندوب خلال مؤتمر الحزب الجمهوري الذي يعقد في يوليو/ تموز المقبل لاختيار مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وذكر بيان لمكتب والدته ميلانيا أنه «بينما يتشرف بارون باختياره مندوباً من جانب الحزب الجمهوري في فلوريدا، فإنه يرفض بأسف المشاركة بسبب التزامات سابقة».

(فرانس برس)

للحديث تتمة...

«قسد» والتوجهات الانفصالية

عيسى سميسم

يشير أداء «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) ومن خلفها الإدارة الذاتية لشمال شرق سورية، إلى اتباع تلك القوى لخطوات ممنهجة باتجاه الانفصال عن سورية وإنشاء كيان كردي مستقل في شمال شرق البلاد، بما يتناقض مع كل أدبيات حزب الاتحاد الديمقراطي بصفته الحزب الرئيسي الذي يقود كلاً من «قسد» والإدارة الذاتية والهيئات واللجان التي تتبع لهما. والخطاب السياسي المعلن للحزب يقوم على وحدة الأراضي السورية، وأقصى ما يُطالب به هو حكم لا مركزي تحظى به المحافظات السورية بهامش من الحرية على مستوى السلطة التنفيذية. إلا أن هذا الحزب اتبع، من خلال ذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب» المكون الرئيسي لـ«قسد»، عمليات تهجير للمكون العربي في المنطقة. كذلك تعامل مع السوريين النازحين من مناطق أخرى إلى مناطق سيطرته على أنهم أجانب ووضع شروطاً لإقامتهم في تلك المناطق. كذلك عمدت الإدارة الذاتية إلى صياغة عقد اجتماعي اعتمدته منذ نحو شهرين على أنه الدستور الخاص بتلك المنطقة، واتبعته بإجراءات أخرى يُمكن تفسيرها على أنها تسير ضمن المخطط الانفصالي نفسه، لعل أبرزها إنجاز تقسيمات إدارية جديدة للمدن والبلدات ومراكز المحافظات بعد تغيير توصيفاتها الإدارية وتغيير أسماء الكثير منها. رغم كل تلك الإجراءات، إلا أن سلطة الأمر الواقع شمال شرق سورية، تدرك أن أي مشروع انفصالي يمكن أن تقوم به من شأنه توحيد كل القوى الإقليمية لمحاربته وفي مقدمتها تركيا وإيران اللتان لا يمكن أن تسمحا بمشروع كهذا. كما أن الولايات المتحدة الأميركية، والتي تستخدم «قسد» كأداة لها في المنطقة، ليست بوارد أن توتر العلاقة مع حليفتها بحلف شمال الأطلسي، أي تركيا، من أجل تحقيق مثل هذا المطلب. تدرك «قسد» جيداً هذه المعادلة، الأمر الذي يجعل من هذه الخطوات التي تتبعها سلطات الأمر الواقع في شمال شرق سورية، في قسم منها، أوراق ضغط على كل من المعارضة والنظام من أجل تحصيل اعتراف بها كطرف فاعل في معادلة الحل السياسي في سورية، وبالتالي إشراكها في الهيئات السياسية المعنية بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بسورية، فيما تسعى تلك السلطات لتحقيق أهداف أخرى داخلية تتعلق بكسب أكبر قدر ممكن من الحاضن الشعبي الكردي الذي تدغدغ مشاعره مثل هذه الطروحات الانفصالية.

تقرير

جنوب أفريقيا تطالب «العدل الدولية» بإجراءات طارئة

طرابلس ـ **اسامة علي**
لندن ـ **العربي الجديد**

تقدمت جنوب أفريقيا بطلب جديد إلى محكمة العدل الدولية لإصدار أمر عاجل يقضي باتخاذ تدابير إضافية لحماية الفلسطينيين في قطاع غزة، وانسحاب قوات الاحتلال من رفح جنوبي القطاع. فيما تقدمت ليبيا بطلب للانضمام إلى الدعوى ضد إسرائيل. وقالت رئاسة جنوب أفريقيا، في بيان على موقعها الإلكتروني، أمس السبت، إن الطلب العاجل، الذي تم تقديمه إلى المحكمة، أول من أمس الجمعة، يأتي «لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الجسيمة لحقوقه، بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية»، وذلك في أعقاب تصعيد الهجوم الإسرائيلي على رفح، «والذي يشكّل خطراً شديداً على الإمدادات الإنسانية والخدمات الأساسية في غزة، وبقاء النظام الطبي والفلسطينيين في غزة». ودعت جنوب أفريقيا في طلبها إلى «التدخل العاجل والتحقيق في جميع الإجراءات التي لا تزال تسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات القتل المستهدف». وطلبت من المحكمة أن تأمر بعدة تدابير مؤقتة، على رأسها الانسحاب الإسرائيلي الفوري من مدينة رفح، و«اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان وتسهيل الوصول من دون عوائق إلى غزة لمسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم من المسؤولين المشاركين في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، وكذلك بعثات تقصي الحقائق، والهيئات أو المسؤولين والمحققين والصحافيين المخلفين دولياً، من أجل تقييم وتسجيل الظروف على الأرض في غزة، وتمكين الحفاظ على الأدلة بشكل فعال». ودعا الطلب العاجل المحكمة إلى إعادة التأكيد على فتح معبري رفح وكرم أبوسالم. كما طلبت من المحكمة أن تأمر إسرائيل بتقديم تقرير عن جميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه التدابير المؤقتة خلال أسبوع واحد من تاريخ الأمر، وعن جميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ جميع التدابير المؤقتة السابقة التي أشارت إليها المحكمة، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ الأمر. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، أقرّت محكمة العدل الدولية فرض عدد من التدابير المؤقتة على إسرائيل في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها ضدها جنوب أفريقيا، على خلفية الحرب على قطاع غزة، من دون أن تأمر بوقفها.

دعا غوستافو بترو «الجنائية الدولية» إلى إصدار مذكرة توقيف لنتنياهو

ودعت جنوب أفريقيا في طلبها، أمس الأول الجمعة، المحكمة إلى السعي لامتثال الاحتلال الإسرائيلي بشكل عاجل للتدابير المؤقتة التي أمرت بها. وأكدت جنوب أفريقيا، في البيان، «قناعتها الراسخة بأن الشرط الضروري للتنفيذ الفعال لتدابير المحكمة المؤقتة هو وقف دائم لإطلاق النار في غزة». وقالت: «إننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك حلفاء إسرائيل، إلى عدم غض الطرف عن الإبادة الجماعية المستمرة في غزة. لقد وصلت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل إلى مستويات غير مفهومة من القسوة والكراهية والفهم والعنيف الشديد. ويجب على العالم أن يبذل المزيد من الجهد لإنهاء اضطهاد الفلسطينيين، بما في ذلك اضطهاد العديد من النساء والأطفال الأبرياء».

وكانت محكمة العدل الدولية أصدرت بياناً، أمس الأول الجمعة، أعلنت فيه أن ليبيا تقدمت بطلب للانضمام إلى الدعوى المقامة من جنوب أفريقيا بشأن ارتكاب الاحتلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة. ووفقاً لبيان المحكمة، فقد استنكر الطلب الليبي أفعال الاحتلال الإسرائيلي التي تحمل طابع الإبادة الجماعية، لارتكابها بنية محددة تتعلق بتدمير الفلسطينيين في غزة «كجزء من المجموعة الوطنية والعنصرية والإثنية الفلسطينية الأوسع». وأشار البيان إلى أن ليبيا ركزت في طلبها على «التفسير الصحيح للأحكام المتعلقة بواجب عدم ارتكاب ومنع الإبادة الجماعية، ووجوب المعاقبة على الإبادة الجماعية». مشيرة إلى أنها، ووفقاً للمادة 83 من لائحتها، دعت جنوب أفريقيا والاحتلال الإسرائيلي إلى تقديم ملاحظات مكتوبة على إعلان التدخل الليبي. من جهته، أوضح أحمد الجهاني، المفوض من المجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية بتمثيل ليبيا وقيادة فريقها القانوني في القضية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه لا توجد موانع حتى الآن بشأن قبول طلب ليبيا الانضمام كطرف في القضية إلى جانب جنوب أفريقيا، مضيفاً: «لكن علينا الانتظار حتى 10 يوليو المقبل لنرى القرار النهائي للمحكمة حول الطلب، فالإجراء المتبع في المحكمة يعطي للطرفين، جنوب أفريقيا والكيان الإسرائيلي، حق النظر في طلب ليبيا وإبداء رأيهما». وفي تأكيد على تبني المجلس الرئاسي الليبي لطلب الانضمام للدعوى، كتبت المتحدثة باسمه نجوى وهيبة على حسابها بمنصة إكس، أمس السبت، إن «ليبيا تتقدم بإعلان تدخّل بموجب المادة 63 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في القضية المرفوعة من قبل جنوب أفريقيا، والمتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي».

في جهة ثانية، دعا الرئيس الكولومبي غوستافو بترو، على منصة إكس أمس السبت، المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وكتب: «نتنياهو لن يوقف الإبادة الجماعية»، معتبراً أن هذا الأمر يستدعي إصدار «مذكرة توقيف دولية من المحكمة الجنائية». واقترح كذلك أن «ينظر مجلس الأمن (الدولي) في إنشاء قوة لحفظ السلام على أراضي غزة».

رصد

الاعتقالات والاعتداءات والحواجز تخنق الضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

لم تتوقف اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، ولا حملات الاعتقالات التي ينفذها الجيش الإسرائيلي في القرى والمدن الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة رغم التحذيرات، لا سيما من مؤسسات الأسرى، من تصاعد الاعتداءات بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي تجاوزت حتى أمس السبت، 8680 اعتقالاً. وذكر بيان لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت بين أول من أمس الجمعة وأمس، 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم سيدة اعتقلها الاحتلال كرهينة، وأسرى سابقون. وتوزعت الاعتقالات، وفق البيان، على محافظات جنين، ونابلس، ورام الله، والخليل، وقلقيلية، والقدس المحتلة، وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر إلى نحو 8680، لتشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، أو من أفرج عنهم لاحقاً.

من جهتها، قالت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» إن قوات الاحتلال اعتقلت أمس الشابين محمد رائد محمود أبو الرب، وإياد جهاد توفيق أبو الرب، بعد دهم منزليهما، وتفتيشهما في قرية جليجون شرق جنين، مضيفة أن تلك القوات اعتقلت أيضاً كلاً من ساجي الجمل من حي الألمانية على أطراف المدينة، وإبراهيم مساد من قرية قفوعة، المحاذية لجدار الفصل العنصري شمال شرق جنين، بعد دهم وتفتيش منزليهما.

في غضون ذلك، اقتحم الجيش الإسرائيلي، فجر أمس، بلدة عصيرة الشمالية، وقرية قوصين، في محافظة نابلس. وأفادت «وفا» باقتحام عصيرة الشمالية بعدة آليات، والتي جابت شوارع البلدة، وتجولت في عدة أحياء فيها، من دون أن يبلغ عن اعتقالات. وأشارت إلى أن قوات الاحتلال اقتحمت قرية قوصين شرق نابلس، ودهمت عدة منازل بالقرية، فيما أطلقت قواته قنابل مضيئة في محيط بلدة عقربا شرق نابلس. وفي الأثناء أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق، فجر أمس، خلال المواجهات التي اندلعت عقب اقتحام قوات الاحتلال بلدة بيت أمر شمال الخليل. ونقلت «وفا» عن الناشط الإعلامي في بيت أمر محمد عوض قوله إن المواجهات تخللها إطلاق قنابل الصوت والغاز السام صوب منازل المواطنين، ما أدى إلى إصابة العشرات بحالات اختناق. وطاولت الاقتحامات بلدة السموع جنوبا، وبلدة صوريف شمال غرب الخليل، وسط تفتيش عشرات المنازل، والعبث بمحتوياتها. وفي السياق، نصبت قوات الاحتلال، فجر أمس، حاجزاً عسكرياً على مدخل مخيم الجلزون شمال رام الله، وفتشت المركبات، ما تسبب في أزمة مرورية، فيما أغلقت المدخل الجنوبي لقرية شوفة جنوب شرق طولكرم، بالأسلاك الشائكة ومنعت المركبات والمواطنين من المرور، بحسب هذا الطريق الوحيد الذي تسلكه المركبات بعد إغلاق مدخلي القرية الغربي والشرقي منذ أكتوبر الماضي، ويصل بين القرية وبلدة كفر اللبد المجاورة لها.

على صعيد آخر، أخطرت سلطات الاحتلال، أمس، مزارعين بوقف العمل في أراضيهم ببلدة نحالين غرب بيت لحم من دون العودة إليها، وفق ما نقلته «وفا» عن رئيس مجلس بلدي نحالين جمال نجاجرة. وصعّدت قوات الاحتلال من اعتداءاتها بحق المواطنين وممتلكاتهم في نحالين، والذي تمثل قبل أيام قليلة في هدم مجمع تجاري بشمل ورشة حدادة، ومحلاً للألمنيوم، ومطعماً وكراجاً لتصليح المركبات. في موازاة ذلك، ذكرت مصادر محلية، أن المستوطنين أحرقوا أشجار زيتون ومحاصيل زراعية في قرية المغير شرق رام الله، في وقت كانت فيه قوات الاحتلال تؤمّن لهم الحماية وتطلق النار صوب المواطنين الذين اقتربوا من المكان لمحاولة إخماد النيران. وبالتزامن، أفاد المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات، لوكالة وفا، بأن عدداً من المستوطنين دهموا تجمع عرب المليحات قرب طريق المعرجات غرب أريحا، ورعوا أغنامهم وسط مساكن المواطنين في المناطق الرعوية، لمنع السكان من الاستفادة من تلك الأراضي. وأشار إلى أن ذلك يأتي ضمن سياسة الاستعمار الرعوي لسرقة المساحات الفلسطينية الرعوية وطرد البدو.

على صعيد آخر، سلّمت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، أمس، رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى رسالة طالبت فيها الحكومة بإعلان قطاع غزة منطقة منكوبة تعاني من المجاعة والكوارث البيئية والأمراض، وأوصت الرسالة بأنه «من الناحية العملية تتحمل الحكومة الفلسطينية مسؤولية إعلان غزة منطقة منكوبة»، مضيفة أنه «يمكن أن يتم هذا الإعلان بالتنسيق مع الوكالات الأممية ذات الصلة، وينبغي أن يتولى هذه المسؤولية الحكومة الفلسطينية». واستعرضت شبكة المنظمات الأهلية في رسالتها، ما يتعرض له الفلسطينيون في القطاع إلى جانب المسؤولية القانونية عن التسبب في المجاعة وتدمير مقومات الحياة، وفقاً للقوانين الدولية. وشددت على أن أفعال الاحتلال الإسرائيلي تجاه أهالي قطاع غزة يضعها في موضع تحمّل المسؤولية الجنائية.

مسيرة إسناد للأسرى، رام الله، 17 إبريل الماضي (عصام ريماوي/ الأناضول)

حرص تقرير وزارة الخارجية الأميركية، الذي تم تقديمه إلى الكونغرس عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على تجهيل الجرائم التي ارتكبها الاحتلال في القطاع، مانحاً إسرائيل الأسباب التخفيفية، بهدف ترك الباب مفتوحاً أمام مواصلة تسليح واشنطن لها

تبرئة إسرائيل لمواصلة تسليحها

انتقادات لتقرير الخارجية الأميركية: «تفوح منه رائحة الجُبن»

ضباط أميركيون وإسرائيليون في إسرائيل، مارس 2018 (جاك كوز/فرانس برس)

يشكل تقرير وزارة الخارجية الأميركية، الذي تم الكشف عنه مساء أول من أمس الجمعة وتم توجيهه إلى الكونغرس الأميركي، وتناول تقييم ما ارتكبته إسرائيل في قطاع غزة منذ بدء العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أحدث دليل على حجم الاستعداد الأميركي للذهاب بعيداً في حماية إسرائيل وتغطية جرائمها المرتكبة في القطاع، إذ اكتفى بالحديث عن شبهة «غير مؤكدة» بمخالفة القوات الإسرائيلية القوانين الأميركية والدولية الإنسانية، ما يسمح لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بمواصلة تقديم أسلحة إلى الاحتلال.

وصدر، مساء الجمعة، تقرير وزارة الخارجية الأميركية عما ارتكبته إسرائيل في قطاع غزة بعد تأخير لمدة 48 ساعة. وجاء ذلك تنفيذاً لمذكرة كان قد أصدرها بايدن في فبراير/شباط الماضي تحت ضغوط اليسار، تقضي بأن تلتزم الدول التي تحصل على أسلحة أميركية بالقانون الدولي الإنساني بالقوانين الأميركي، أن استعمالها هذه الأسلحة. وإسرائيل كانت متعاونة في العضوية الكاملة بالأمم المتحدة رغماً متجدداً بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء أول من أمس الجمعة، قراراً يؤكد أن فلسطين مؤهلة لعضويتها، وينبغي بالتالي قبولها عضواً في الأمم المتحدة، كما طلب القرار من مجلس الأمن الدولي إعادة النظر في طلب عضوية فلسطين الكاملة وأوصاه بأن يعيد النظر «بشكل إيجابي». وحصل القرار على تأييد 143 دولة وامتناع 25 دولة عن التصويت.

وعقب تبني القرار، والذي أظهر أن أغلبية دول العالم تؤيد منح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، أشارت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، وفق قناة إيه بي سي الأسترالية، إلى احتمالية اعتراف أستراليا بدولة فلسطين قبيل عقد سلام رسمي مع إسرائيل. من جهته نقل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في حديث لقناة أر آن إيه الإسبانية، نشرته أول من أمس، عن وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، قوله إن مدريد ستعترف بدولة فلسطين في 21 مايو/ أيار الحالي. وأضاف بوريل أن دولاً أوروبية، مثل مالطا وأيرلندا وسلوفينيا، في طريقها للاعتراف بدولة فلسطين، لافتاً إلى أن «ما أعلمه أن بلجيكا لن تعترف بالوقت الحالي، ولكن هذا الاحتمال ما زال قائماً». وفي رده على سؤال يتعلق بحدود دولة فلسطين قال بوريل: «لن نضعها نحن، هي (الحدود) واضحة بقرارات الأمم المتحدة»، مضيفاً أن الاعتراف «عمل رمزي ذو طبيعة سياسية»، إذ إنه «أكثر من مجرد اعتراف بدولة، سيعترف بإرادة تلك الدولة في الوجود».

ويعود الحديث أخيراً عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى مارس/ آذار الماضي، حين قال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إن إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا ومالطا اتفقت على اتخاذ الخطوات الأولى نحو الاعتراف بدولة فلسطينية، باعتبار أن حل الدولتين ضروري لتحقيق سلام دائم. وتعترف حالياً بفلسطين ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي بلغاريا وبولندا والتشيك ورومانيا وسلوفاكيا والمجر وجنوب قبرص والسويد. ومنذ عام 1988، اعترفت 139 دولة من بين 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية.

وفي مقابل الإعلان الإسباني، كان وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس قد قال في تصريحات صحافية في مارس الماضي، إن «الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أعقاب مذبحة السابع من تشرين الأول (أكتوبر) يبعث برسالة إلى حماس والمنظمات الإرهابية الفلسطينية الأخرى مفادها بأن الهجمات الإرهابية الدموية على الإسرائيليين ستُكافأ بمبادرات سياسية تقدم للفلسطينيين». وفي سياق الموقف نفسه، مزّق الكنيست الإسرائيلي الدائم في الأمم المتحدة، جلعاد أردان، نسخة من ميثاق الأمم المتحدة بالة تقطيع الورق أمام الجمعية العامة، أول من أمس، قبيل إجراء الأخيرة تصويتاً بشأن طلب فلسطين الحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة. وقال: «أنتم تقومون بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة بأيديكم. عار عليكم».

جلعاد أردان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أول من أمس (نشاراي تربياللو/ فرانس برس)

تقرير

نيّات لاعتراف رمزي بالدولة الفلسطينية

يكاد لا يمرّ يوم في الفترة الأخيرة من دون صدور تصريحات، تحديداً من عواصم أوروبية، بشأن وجود نيات للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وسط تهرب من أي التزام بالاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، فيما اتخذت مساعي فلسطين للاعتراف بأحقيتها في العضوية الكاملة بالأمم المتحدة زخماً متجدداً بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء أول من أمس الجمعة، قراراً يؤكد أن فلسطين مؤهلة لعضويتها، وينبغي بالتالي قبولها عضواً في الأمم المتحدة، كما طلب القرار من مجلس الأمن الدولي إعادة النظر في طلب عضوية فلسطين الكاملة وأوصاه بأن يعيد النظر «بشكل إيجابي». وحصل القرار على تأييد 143 دولة ومعارضة 9 دولة أبرزها الولايات المتحدة وإسرائيل وامتناع 25 دولة عن التصويت.

ويوصي القرار مجلس الأمن الدولي بإعادة النظر في طلب فلسطين وبشكل إيجابي. وعلى عكس مجلس الأمن، فإن كل دولة عضو في الأمم المتحدة، أي 193 دولة كاملة العضوية، يحق لها التصويت ولا تملك أي منها حق النقض (فيتو) كما هو الحال في مجلس الأمن. ولا يمنح هذا القرار فلسطين عضوية كاملة، ويبقى على وضعها الحالي كدولة مراقبة، لكنه يمنحها ميزات إضافية، في انتظار إجرائية وبعضها رمزية. وتنبع أهمية القرار من كونه يشكل ضغطاً على الولايات المتحدة وسط الفيتو الأميركي في مجلس الأمن والذي كان آخره في إبريل/ نيسان الماضي بوجه حصول فلسطين على عضوية كاملة، بذريعة أن ذلك يجب أن يُترك للمفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي. ولا يوجد أي تحديد لعدد المرات التي يمكن أن تعود الدولة بتقديم الطلب وعرضه على مجلس الأمن مجدداً. ورحّب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أول من أمس بالقرار، مضيفاً أن فلسطين ستواصل «مساعاها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن». من جهتها رحّبت حركة حماس بالقرار، معتبرة إياه في بيان «إقراراً بضرورة نيل شعبنا الفلسطيني حقوقه المشروعة، وتأكيداً على الالتفاف الدولي حول شعبنا، في مواجهة الإرادة الأميركية الداعمة لحرب الإبادة التي تُشن ضده». إلى ذلك لاقى القرار ترحيباً من دول عدة أبرزها، قطر والسعودية والكويت وسلطنة عُمان، إلى جانب الأردن ومصر وفلسطين والعراق وتركيا، والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

محمود عباس: فلسطين ستواصل السعي نحو عضوية الأمم المتحدة

لا تقييم أميركياً قاطعاً بانتهاك إسرائيل القانون الدولي

الخارجية الأميركية: يحتمل أن تكون إسرائيل ارتكبت انتهاكات

وذكرت وكالة أسوشييتد برس أن جماعات حقوق الإنسان الدولية ومراجعة أجرتها لجنة غير رسمية من مسؤولين حكوميين وعسكريين سابقين وخبراء أكاديميين وغيرهم خلصت إلى أكثر من 12 غارة جوية إسرائيلية قالوا إن هناك أدلة موثوقة على انتهاكها قوانين الحرب والقانون الإنساني. وشملت الأهداف قوافل المساعدات والعاملين الطبيين والمستشفيات والصحافيين والمدارس ومراكز اللاجئين وغيرها من المواقع التي تتمتع بحماية واسعة بموجب القانون الدولي.

ووفقاً للتقرير، فإنه في الفترة التي تلت السابع من أكتوبر الماضي، فإن إسرائيل «لم تتعاون بشكل كامل» مع الجهود الأميركية وغيرها من الجهود الدولية لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى غزة، لكنه اعتبر أن هذا الأمر لا يرقى إلى مستوى انتهاك القانون الأميركي الذي يمنع من الدول التي تعرقل المساعدات الإنسانية الأميركية بالأسلحة. وقال إن إسرائيل تحركت لتحسين توصيل المساعدات منذ أن حذر بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في اتصال هاتفي أوائل الشهر الماضي، من أن واشنطن ستحجب بعض إمدادات الأسلحة إذا لم يتحسن الوضع الإنساني. واعتبر التقرير أن الانتهاكات الفردية لا تنفي بالضرورة التزام إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي، طالما أنها تتخذ خطوات للتحقيق ومحاسبة المخالفين. وأضاف: «قلق إسرائيل بشأن مثل هذه الحوادث ينعكس في حقيقة أن لديها عدداً من التحقيقات الداخلية الجارية».

وأشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن التقرير أثار انتقادات، حيث وصفه البعض بأنه يفتقر إلى الوضوح الأخلاقي بشأن لتخفيف الضرر على المدنيين». واعتبر التقرير أن «الجيش الإسرائيلي يتمتع بالخبرة والتكنولوجيا والمعرفة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، لكن النتائج على الأرض، بما في ذلك العدد الكبير من الضحايا المدنيين، تثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان جيش الدفاع الإسرائيلي يستخدمها بفعالية في جميع الحالات». وأضاف: «لم تطلعنا إسرائيل على المعلومات الكاملة للتحقق مما إذا كانت المواد الدفاعية الأميركية المشمولة في مذكرة الأمن القومي الجديدة قد استخدمت على وجه التحديد في أعمال يُزعم أنها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان في غزة أو في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال فترة التقرير». ولهذا السبب، قالت الإدارة الأميركية، في التقرير، إنها لا تزال تجد تأكيدات إسرائيل موثوقة وذات مصداقية بأنها تستخدم الأسلحة الأميركية بما يتفق مع القانون الدولي.

وقام التقرير بتجميع العديد من الحالات التي قُتل فيها العاملون في المجال الإنساني ووقعت عمليات عسكرية في مواقع محمية، لكنه قال مرة أخرى إن الإدارة الأميركية لم تتمكن من التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن ما إذا كانت الأسلحة الأميركية قد استخدمت في هذه الوقائع.

وذكرت وكالة أسوشييتد برس أن جماعات حقوق الإنسان الدولية ومراجعة أجرتها لجنة غير رسمية من مسؤولين

الحدث

الاعتقالات تطاول نحو 3 آلاف طالب و50 أستاذاً
القمع لا يوقف انتفاضة الجامعات

واصلت الشرطة الأميركية تفكيك الاعتصامات في الجامعات، فيما ندّد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بقمع طلاب أوروبا

تواصل الحراك الطلابي رفضاً لحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، والمطالب بوقف الجامعات للاستثمارات الإسرائيلية، بالتزامن مع استمرار الاعتقالات وفض الاعتصامات بالقوة في الجامعات الأميركية والتي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات إلى دول أوروبية عدة، منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي. وبينما استجابت جامعات أوروبية، ولا سيما في إسبانيا وأيرلندا لمطالب الاحتجاجات، ورضخت كليات قليلة في أميركا على الأقل للتفاوض بشأن المطالب، أخلت الشرطة الأميركية المخيمات المؤيدة للفلسطينيين من ثلاث جامعات، أول من أمس الجمعة لترتفع حصيلة الاعتقالات.

وفي السياق، ذكرت شبكة «سي إن أن» الأميركية، أمس السبت، نقلاً عن سجلات الشرطة والمحاكم في الولايات المتحدة الأميركية، أنّه منذ 18 إبريل/نيسان الماضي اعتُقل 50 أستاذاً جامعياً وأكثر من 2400 طالب على خلفية الاحتجاجات التي وصلت إلى أكثر من 50 جامعة أميركية، لكن الأرقام التي توصلت إليها منظمة ذا أبيل (the appeal) الإخبارية غير الربحية قبل أيام تظهر حصيلة أعلى، إذ أشارت إلى أنه منذ الاعتقالات الجماعية الأولى في جامعة كولومبيا في 18 إبريل، اعتُقل نحو ثلاثة آلاف شخص في أكثر من 100 احتجاج في 39 ولاية وواشنطن العاصمة.

وفككت الشرطة الأميركية، أول من أمس، خياماً نصبها محتجّون واعتقلت عشرات النشطاء المؤيدين للفلسطينيين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة بنسلفانيا، وذلك بعد ساعات من إطلاق الشرطة الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، وتفكيك مخيم مماثل في جامعة أريزونا. وذكرت وكالة رويترز أن تقرير لصحيفة طلابية ذكر أن أفراداً من شرطة فيلادلفيا مسلحين بعتاد مكافحة الشغب أبعدوا الصحافيين عن المخيم في جامعة بنسلفانيا قبل هدم الخيام وإلقاء متاع المحتجين في شاحنة قمامة. وقالت إدارة السلامة العامة في بنسلفانيا إن نحو 33 شخصاً اعتقلوا. وفي الأثناء قال طلاب إن شرطة مكافحة الشغب اعتقلت 10 طلاب محتجين على الأقل قبل تفكيك الخيام وإزالة متاعهم، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. من جهتها قالت لجنة التضامن مع فلسطين بجامعة هارفارد، على منصة إنستغرام، إن مسؤولي الجامعة بدأوا أول من أمس، إصدار قرارات بوقف الطلاب الذين شاركوا في مخيم احتجاج في حرم الجامعة الواقعة في ولاية ماساتشوستس. من جهتها أعلنت الجامعة في بيان أول من أمس أن «الإجراءات التأديبية والإحالات الإدارية لوضع المتظاهرين في إجازة غير طوعية مستمرة»، من دون تحديد عدد الطلاب الموقوفين. وفي جامعة أريزونا في توسون، أطلقت شرطة الحرم الجامعي المزودة بمعدات مكافحة الشغب، الغاز المسيل للدموع، في وقت متأخر من الخميس الماضي، على المتظاهرين قبل أن تفكك المخيم الذي ضم حواجز خشبية وبلاستيكية. في موازاة ذلك، قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان أمس السبت، إن «الاحتجاجات الطلابية السلمية والمخيمات المنتشرة في جميع أنحاء أوروبا» قوبلت بحملات «قمع عنيفة واشتباكات واعتقالات بشكل مثير للقلق، بما ينتهك الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات». ولفت إلى أن «الانتفاضات الشعبية تتزايد في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والدنمارك وإيطاليا والنمسا وإسبانيا وأيرلندا وبلجيكا»، وهي «محاولات لإظهار أن إرادة شعوب الاتحاد الأوروبي لا تتوافق مع إرادة حكوماتهم وسياسات مؤسساتهم». وأكد أنه «على مدى الأشهر الماضية، كانت هناك محاولات متزايدة ومثيرة للقلق من قبل ضباط إنفاذ القانون في جميع أنحاء أوروبا لقمع وترهيب وإسكات أولئك الذين ينتقدون القوات الإسرائيلية، والتحدث علناً ضد استمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة»، إلى جانب «فضح صمت وتواطؤ حكوماتهم وجامعاتهم وقنواتهم التلفزيونية الكبرى». وفي السياق وثّق المرصد «تصاعد وتيرة القمع المؤسسي ضد طلاب الجامعات في فرنسا خلال الأيام الماضية، ونفس النوع من القمع والانتهاكات الحقوقية الصارخة في هولندا». وقال إن «مئات من الطلاب والموظفين في جامعة أمستردام» احتجوا يوم 6 مايو/ أيار الحالي، «لكن بأمر من إدارة الجامعة، اقتحمت قوات مكافحة الشغب بالهراوات والدروع المخيم وأخلته بالعنف، وضربت وجرّت بعض المتظاهرين واستخدمت الجرافة في هدم المتاريس المصنوعة من المنصات الخشبية والدراجات، ما أدى إلى إصابة بعض الطلاب إلى حد فقدان الوعي». كما أنه «حتى قبل القمع المؤسسي الذي شنته شرطة أمستردام، تعرض مخيم الطلاب للهجوم في وقت سابق»، من قبل «ملثمين من الجماعات اليمينية المتطرفة». وكان طلاب مؤيدون للفلسطينيين قد أقاموا أول من أمس، مخيماً خارج حرم كلية علم النفس في جامعة لشبونة بالبرتغال، بعد أن أخلت الشرطة مخيماً داخل الجامعة. وفي جامعة تورونتو بكندا واصل طلاب مؤيدون لفلسطين اعتصامهم في المخيم الذي أقاموه بداية الشهر الحالي، مطالبين الجامعة بسحب استثماراتها من الشركات التي لها علاقات مع إسرائيل، فيما استمر اعتصام مماثل في حرم جامعة ماكغيل في مونتريال.

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)

الأورومتوسطي: الاحتجاجات الطلابية في أوروبا قوبلت بالعنف

تواصل الاعتصامات الطلابية في جامعات بكندا

إجراءات أمنية أمام مسيرة في استردام الخميس الماضي، بعد أيام من تفكيك اعتصام الطلاب (منيب تيم/ الأناضول)

شرق غرب

الأمن العراقي يحقق باشتباكات بين فصيلين

أعلنت السلطات الأمنية في العراق، فتح تحقيق بمقتل شخص وإصابة آخرين باشتباكات مسلحة سجلت فجر أمس السبت، بمحافظة ميسان جنوبي البلاد، فيما أكدت مصادر أمنية أن الاشتباكات وقعت بين فصيلين مسلحين. ونقلت محطات إخبارية محلية، أن «الحادث وقع بين فصيلي سرايا السلام التابع للتيار الصدري، وعصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي»، مؤكدة أن «القتيل من العصائب والجرحى من السرايا».

(العربي الجديد)

الرئيس الجزائري يدافع عن خيارات تسليح الجيش

دافع الرئيس الجزائري عبد المجيد (الصورة) عن سياسات بلاده المنتهجة لتسليح الجيش وتعزيز ترسانته المسلحة، مؤكداً أن تقوية الجيش لا تستهدف أي بلد. ونفى تبون، في خطاب بثه التلفزيون الرسمي ليل الجمعة السبت، كان قد ألقاه أمام قيادات الجيش، أن يكون تسليح الجيش مرتبطا بأية نوايا عدائية من قبل الجزائر اتجاه أي طرف إقليمي، وقال «نحن لا نبحث عن الحرب ولا نحب الحرب، لأننا شعب يعرف ويلات الحرب، ولكن من يتعدى علينا فإن الأمر لن يتوقف، ومن تعدى على حدود الجزائر فقد ظلم نفسه».

(العربي الجديد)

منتصف يوليو موعداً للانتخابات التشريعية في سورية

حدّد رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس السبت، منتصف يوليو/تموز المقبل موعداً للانتخابات التشريعية، في استحقاق يُجرى للمرة الرابعة منذ اندلاع الثورة. وتُجرى الانتخابات التشريعية مرة كل أربع سنوات. ودائماً ما يفوز حزب البعث الذي يرأسه الأسد بغالبيّة المقاعد البالغة 250. ولا يمكن للمقيمين في مناطق خارجة عن سيطرة النظام وملايين اللاجئين في الخارج المشاركة في الاقتراع.

(فرانس برس)

زعيم معارض يحث الهنود على مقاومة «الديكتاتورية»

دعا رئيس وزراء نيودلهي أرفيند كيجريوال، أحد المعارضين الرئيسيين لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، أمس السبت، مواطني بلاده إلى مقاومة «الديكتاتورية»، بعد أن أفرجت المحكمة العليا في البلاد عنه مؤقتاً من السجن للمشاركة في الانتخابات العامة التي بدأت في 19 إبريل/نيسان الماضي وتستمر حتى الأول من يونيو/حزيران المقبل. وقال كيجريوال في مؤتمر صحافي: «أنقذوا بلدي من هذه الديكتاتورية». كما اتهم كيجريوال رئيس الوزراء باستهداف خصومه بتحقيقات جنائية.

(فرانس برس)

كوريا الشمالية تعتزم نشر راجمات صواريخ

تعتزم كوريا الشمالية تزويد جيشها براجمات صواريخ جديدة من عيار 240 ملم اعتباراً من العام الحالي، وفق ما أفاد الإعلام الرسمي في بيونغ يانغ أمس السبت. وأعلنت وكالة الأنباء المركزية الكورية أن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة) أشرف أول من أمس الجمعة على اختبار بالذخيرة الحيّة لنظام صاروخي «محدّث تقنياً».

(فرانس برس)

رصد

تحذير من مخاطر احتجاز أموال المقاصة

رام الله ـ **العربي الجديد**

حذرت الحكومة الفلسطينية، أمس السبت، من خطورة استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة وما يُسببه ذلك من عجز لدى الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في صرف رواتب الموظفين ومخصصات القطاعات المختلفة من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وإغاثية. وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، شددت الحكومة على أن «الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، وهدفها مُعاقبة شعبنا والضغط على القيادة لوقف دفع رواتب أبناء شعبنا من الأطباء والمعلمين ومختلف فئات الموظفين في قطاع غزة، إلى جانب عائلات الأسرى والشهداء ومخصصات المستشفيات من الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى، ومخصصات العائلات محدودة الدخل». وأشارت إلى أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بدأت إسرائيل باقتطاع مخصصات السلطة الفلسطينية لقطاع غزة من أموال المقاصة، وقد بلغت الأموال المقتطعة والمحتجَزة في الترويج وحدها حوالي 423 مليون دولار حتى نهاية إبريل/نيسان الماضي. وفيما لفتت إلى أن الحكومة ستواصل تنفيذ خطط التقشف المالي والإصلاح الإداري والمؤسسي، أكدت العمل ضمن خطة طوارئ لإدارة ما يُتاح من أموال «بما يلبي أولويات شعبنا واحتياجاتنا الطارئة».

في أحد شوارع رام الله، أكتوبر 2022 (عصام ريماوي/الأناضول)

متابعة

غضب بين المستوطنين من تزايد الضربات
تصعيد على الجبهة اللبنانية

بيروت ـ **العربي الجديد**

تشهد المواجهات الحدودية بين حزب الله والجيش الإسرائيلي تصعيداً ملحوظاً في الأيام الماضية بعد تعثر المبادرة الفرنسية للتهدئة. وفي السياق، أعلن حزب الله أمس السبت أن مقاتليه استهدفوا موقع رويسة القرن في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية، وأصابوه إصابة مباشرة. كما أفاد باستهداف موقع السماقة في تلال كفرشوبا، فضلاً عن التجهيزات التجسسية المستحدثة في موقع جلّ العلام وتحصينات موقع راميا وحاميته. في المقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه قصف بالمدفعية أطراف الوزّاني وسبقها منطقة اللبونة - الناقورة بجنوب لبنان. كما أفاد موقع صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس بانقطاع الكهرباء في عدد من أحياء كريات شمونة بسبب صاروخ أصاب خطاً رئيسياً. وانتشرت مقاطع مصورة أول من أمس الجمعة تظهر حرائق مندلعة في المستوطنة بفعل صواريخ الكاتيوشا التي أطلقها حزب الله من لبنان. وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن مساحات واسعة احترقت جراء إطلاق الصواريخ فضلاً عن إشارتها إلى تضرر عشرات المنازل والمركبات جراء قصف حزب الله، وذلك في وقت يزداد الغضب بين المستوطنين الذين نزحوا من مستوطناتهم على الحدود مع لبنان جراء العجز عن العودة بفعل استمرار المواجهات مع حزب الله واتساع مدى الاشتباكات وعمقها، والتي كانت بدأت في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وفي السياق أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أنه تم ليل الجمعة السبت إطلاق صاروخين مضادين للدروع تجاه مستوطنة المطلة مما سبّب وقوع أضرار في مبنيين، فيما قال موقع «والاه» الإسرائيلي أمس إن حزب الله اختار ضرب المباني رداً على حقيقة أن الجيش الإسرائيلي يضرب المباني جنوب لبنان، وبهذا خلق حزب الله معادلة توازن «العين بالعين». كما نقل عن ضابط إسرائيلي قوله إن «تدمير منازل المدنيين في الشمال يتزايد، وحزب الله يرد بإطلاق صواريخ إطلاقاً مباشراً أو بوابل على المنازل ويدمرها».

وكان نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، قد قال أول من أمس في احتفال، إن الحزب سيطرح رؤيته «في الجنوب اللبناني بعد وقف إطلاق النار الكامل في غزة وقبل ذلك لن نطرح شيئاً». وأضاف: «أما كيف ستكون رؤيتنا السياسية وكيف سنتعامل على الحدود» فإن ذلك «نُطرح لاحقاً من موقع الند وصاحب الحق». ولفت إلى أنّ «التهويل الذي يقوم به بعض القادة الصهاينة لا ينفع معنا، لأننا مصممون على الدفاع عن أرضنا وعن مستقبل أولادنا مهما بلغت التضحيات».

قضية

اعتبر محللون أن القوات الروسية تحاول، من خلال شن الهجوم على خاركيف، السيطرة على المنطقة لفرض منطقة عازلة داخل أوكرانيا، مستغلة ضعف القوة النارية الأوكرانية جراء تأخر وصول الذخيرة

الهجوم الروسي على خاركيف

فرض منطقة عازلة واستغلال الضعف الأوكراني

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

تكشّف أمس غبار المعركة التي أطلقتها القوات الروسية في خاركيف شرق أوكرانيا، إذ تبيّن أن الهجوم أدى، بحسب وزارة الدفاع الروسية، إلى السيطرة على خمس قرى. وكانت أوكرانيا أعلنت أن الجيش الروسي بدأ منذ الساعات الأولى ليوم أول من أمس الجمعة الهجوم على خاركيف شرق أوكرانيا المحاذية لمقاطعة بيلغورود الروسية.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس السبت، أن القوات الروسية استولت على خمس قرى في إطار هجوم بري متجدد في شمال شرق أوكرانيا. وقالت، في منشور على تليغرام، إن قواتها «حررت» قرى بوريسيفكا وأوغيرتسيف وبليتينيفكا وبيلنا وستريليتشا في منطقة خاركيف قرب الحدود مع روسيا، وكذلك قرية كيراميك في منطقة دونيتسك. وأفاد صحافيون أوكرانيون بأن قوات روسية استولت على قرى بوريسيفكا وأوهيرتسيف وبيلنا وستريليتشا، والتي تقع جميعها في «المنطقة الرمادية» المتنازع عليها عسكرياً على حدود منطقة خاركيف الأوكرانية وروسيا. وكانت وزارة الدفاع الأوكرانية قد نفت، الجمعة الماضي، صحة التقدم الروسي في المنطقة. وقالت، في بيان، إن هناك «محاولة من العدو لاختراق خطنا الدفاعي باستخدام مركبات مدرعة بالقرب من بلدة فولشانسك (75 كيلومتراً شمال شرق مدينة خاركيف)، وتم صدّ الهجمات الأولى».

أهداف الهجوم على خاركيف

وكانت تضاربت تقديرات المراسلين العسكريين الروس على منصة تليغرام حول أهداف الهجوم على خاركيف وحجم التقدم الذي حققه الجيش الروسي، بين مؤكِد أن القوات الروسية تقدمت حتى ثلاثة كيلومترات في بعض المناطق، وأن الهجوم الواسع على خاركيف قد بدأ، مقابل إشارة آخرين إلى أن القوات الروسية «تستطلع بالقوة» الأوضاع على الحدود. وقال المدون العسكري الروسي المعروف باسم ريبار، على «تليغرام»، أول من أمس، إن الهجوم الروسي «استطلاع بالقوة» وليس هجوماً واسع النطاق. وزعم أن القوات الروسية حققت اختراقات بعمق يتراوح بين كيلومترين وثلاثة كيلومترات في بعض المناطق الحدودية، مشيراً إلى أن الهجمات استهدفت نقاط المدفعية لإضعاف الدفاعات الاوكرانية. من جهته، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في مؤتمر صحافي في كييف الجمعة الماضي، أن قوات بلاده استعدت للهجوم. وقال: «لقد استقبلتهم أوكرانيا هناك بقوات، ألوية ومدفعية»، لكنه حذّر من أن روسيا قد ترسل مزيداً من القوات لدعم هجومها الجديد. وأعلن الحاكم الإقليمي لمنطقة خاركيف أوليغ سينيغوبوف، على «تليغرام» أمس السبت، أنه تم إجلاء مئات الأشخاص من المناطق المحاذية للحدود الروسية في منطقة خاركيف، غداة بدء القوات الروسية هجوماً برياً. ورداً على الأنباء عن الهجوم على خاركيف قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي، في مؤتمر صحافي مساء أول من أمس، إن الولايات المتحدة سترسل حزمة جديدة من المساعدات العسكرية بقيمة 400 مليون دولار، تشمل صواريخ وصواريخ أرض جو ومركبات مدرعة، مشدداً على أن «الهدف من المساعدات، جزئياً، هو مساعدة أوكرانيا على صد الهجوم الروسي على مدينة خاركيف». ولم يستبعد كيربي أن تحقق روسيا مزيداً من التقدم في الأسابيع المقبلة، مستدركاً: «لكننا لا نتوقع أي اختراقات كبيرة، وبمرور الوقت، فإن تدفق المساعدات الأميركية سيُمكن أوكرانيا من الصمود في وجه هذه الهجمات على مدار عام 2024». وأوضح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان مساء الجمعة الماضي، أن الحزمة تشتمل على «قدرات مطلوبة بشكل عاجل»، بما فيها ذخائر للدفاع الجوي وقذائف مدفعية وأسلحة مضادة للدبابات ومركبات مدرعة وذخائر لأسلحة صغيرة. وقال: «ستواصل الولايات المتحدة مع التحالف الدولي الذي شكلناه الوقوف إلى جانب أوكرانيا في دفاعها عن حريتها».

هجوم متوقع

ومنذ السيطرة على أفدييفكا في فبراير/ شباط الماضي كثّف الجيش الروسي ضغطه على المواقع الأوكرانية في جبهات عدة في مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وخاركيف. ومع تراجع الدعم الغربي، والنقص الواضح في المعدات والقوة النارية الأوكرانية، مع تقديرات بأن الجانب الروسي يستخدم 10 قذائف مدفعية مقابل كل قذيفة أوكرانية، حذر زيلينسكي، الشهر الماضي، من «مرحلة جديدة من الحرب»، مشيراً إلى أن الروس يستعدون «لتوسيع العمليات الهجومية». كما حذرت مديرية المخابرات بوزارة الدفاع الأوكرانية، وقتها، من احتمال تكثيف الأعمال العدائية في منطقتي خاركيف وسومي نهاية مايو/ أيار الحالي أو أوائل يونيو/ حزيران المقبل. وحضت، في بيان الشهر الماضي، حلفاء كييف على رد فعل سريع. ومن المؤكد أن روسيا تسعى إلى استغلال تأخر وصول الذخيرة والأسلحة الأميركية لمواصلة التقدم في دونيتسك، ومناطق أخرى. وقال نائب رئيس المخابرات العسكرية الأوكرانية الجنرال فادين سكيبيتسكي، في تصريح لمجلة إيكونوميست، نشر الأسبوع الماضي، إن روسيا تستعد لهجوم على خاركيف ومنطقة سومي الشمالية. وكرر هذا التحذير قائد القوات البرية الأوكرانية العقيد أولكسندر بافليوك في مقابلة مع المجلة نشرت أول من أمس الجمعة، متوقعاً أن تدخل الحرب ضد روسيا مرحلة حرجة في الشهرين المقبلين حيث تحاول موسكو استغلال التأخير في توريد الأسلحة إلى كييف. وقال: «تعلم روسيا أنه إذا تلقينا ما يكفي من الأسلحة في غضون شهر أو شهرين، فقد ينقلب الوضع ضدها». وذكرت «إيكونوميست» أن بافليوك يعتقد أن موسكو ستواصل التركيز على تقدمها البطيء عبر منطقتي لوغانسك ودونيتسك في الشرق، مشيراً إلى أن أوكرانيا بحاجة إلى مزيد من الدفاع الجوي وستحصل على دفعة مع تسلمها طائرات مقاتلة من طراز إف-16. وأشار إلى أن روسيا «تختبر استقرار خطوطنا قبل اختيار الاتجاه الأنسب». وفي مقابل توقع أوكرانيا للهجوم، الذي لم يعلن الجيش الروسي عن إطلاقه، ولم يكشف عن أهدافه بعد، اتفق خبراء ومحللون أوكرانيون على عدم قدرة روسيا على شن هجوم واسع على خاركيف تزامناً مع الهجمات في دونيتسك وزابوريجيا في الجنوب، مشيرين إلى أنها لا تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك. وقال أندريه كوفالينكو، رئيس المركز الأوكراني لمكافحة المعلومات المضللة، في تصريح صحافي أول من أمس الجمعة، إن روسيا لديها القدرة على أن تُفاقم الوضع في المناطق الحدودية، ولكن ليس لديها القدرة على الاستيلاء على خاركيف، ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا. وأوضح أن روسيا احتاجت إلى نحو 80 ألف جندي للاستيلاء على مدينة أفدييفكا الشرقية الصغيرة في فبراير/ شباط الماضي، بعد أشهر من القصف، مشيراً إلى أن المدن الكبرى، مثل سومي وخاركيف، تحتاج إلى قوات أكثر بكثير، وهو ما تفتقده روسيا حالياً. ومعلوم أن روسيا سعت منذ الأيام الأولى للحرب في فبراير 2022 إلى احتلال واحدة من المدينتين، حين كان لديها قوة أكبر وأفضل تدريباً، لكنها أخفقت في ذلك. ومع زيادة الهجمات الأوكرانية بالمدافع والقذائف الصاروخية والطائرات المُسيرة في الشهور الأخيرة، وسقوط قتلى وجرحى في المقاطعات الحدودية الروسية، فإنه من المرجح أن موسكو تعمل على وقف هذه الهجمات، التي أثارت نقمة شعبية في بيلغورود وكورسك وفورونج وكراسنودار القريبة من الحدود مع أوكرانيا. وتكررت في الشهور الأخيرة أنباء عن نية روسيا إنشاء منطقة عازلة بعرض 10 كيلومترات لمنطقة بيلغورود، في محاولة لوقف الضربات الأوكرانية على الحدود الروسية. وفي مارس/ آذار الماضي، ذكر الموقع الإخباري الروسي المستقل «فيورستكا» أن موسكو تخطط لتجنيد ما يصل إلى 300 ألف جندي من أجل التحضير لشن الهجوم على خاركيف شرق أوكرانيا. ونقل الموقع في تقرير عن مصادر في الكرملين ووزارة الدفاع والحكومات الإقليمية هذه الأنباء، التي لم يتم تأكيدها أو نفيها لاحقاً.

جنديان أوكرانيان في خاركيف، مارس الماضي (Getty)

أعلنت روسيا السيطرة على خمس قرى في خاركيف

أولكسندر بافليوك: روسيا تختبر خطوطنا قبل اختيار الاتجاه الأنسب

فكّر بوتين سابقاً في إنشاء منطقة منزوعة السلاح داخل أوكرانيا

«منطقة صحية» عازلة

وجاءت أقوى الإشارات إلى نية روسيا إنشاء منطقة عازلة في خاركيف على لسان الرئيس فلاديمير بوتين، الذي قال، أمام أنصاره بعد الانتخابات الرئاسية في مارس الماضي، إنه «سيفكر في إنشاء منطقة صحية منزوعة السلاح في الأراضي الخاضعة اليوم لنظام كييف»، مشدداً على أن «المنطقة يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لمنع الهجمات على الأراضي الروسية بالصواريخ الموردة من الغرب أو من قبل مجموعات مداهمة» في إشارة إلى المجموعات التي تشن هجمات داخل الأراضي الروسية انطلاقاً من أوكرانيا. وفي الشهر الماضي، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن مدينة خاركيف ستكون جزءاً من تلك المنطقة منزوعة السلاح. وفي 26 مارس الماضي، نقل موقع ميدوزا الروسي المعارض عن مصادر مقربة من الكرملين قولها إن بوتين ينوي مواصلة الحرب حتى النهاية، لكن المصادر اختلفت حول الأهداف النهائية للحرب. وحسب أحد المصادر فقد شعر بوتين «بضعف أوكرانيا، وهو مستعد للذهاب إلى النصر، حتى إلى كييف، ولن يقف موقف المتفرج»، وأنه مستعد لإعلان التعبئة الجزئية أو العامة لتحقيق هذا الهدف، وكذلك تحويل الاقتصاد بشكل أكبر إلى حالة الحرب. وعلى العكس من ذلك، نقلت وكالة أسوشييتد برس في اليوم ذاته عن مصدر آخر مقرب من الكرملين قوله إن القيادة العليا للبلاد تضع لنفسها «أهدافاً أكثر واقعية»، وتحديداً الاستيلاء على خاركيف والبدء تدريجياً بإنهاء «العملية العسكرية الخاصة» (التسمية الروسية لغزو أوكرانيا). ووفقاً لمصادر «ميدوزا» في «النخبة الروسية» فإن مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى مقتنعين بأن الجيش الروسي قادر على الاستيلاء على خاركيف، لكن التقدم بشكل أعمق في أوكرانيا أمر «صعب». وتعد السيطرة على خاركيف انتصاراً كبيراً لبوتين، فهي ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا، وأول عاصمة للجمهورية الأوكرانية السوفييتية الناشئة، إضافة إلى أن عدد سكانها يتجاوز 1,3 مليون نسمة، جزء منهم من الناطقين بالروسية. ولفت موقع ميدوزا في تقريره إلى أنه ليس هناك لدى مصادره معلومات تفيد بأن القرار بشأن هجوم واسع النطاق على خاركيف قد تم اتخاذه بالفعل، رغم إجماعهم أنه «سيناريو محتمل جداً». وكانت القوات الروسية سيطرت في الأيام الأولى للغزو على عدد من المناطق في مقاطعة خاركيف. وفي خريف 2022، شنّت أوكرانيا هجوماً مضاداً، وحررت معظم المدن والقرى في المنطقة، فيما لم يتمكن الجيش الروسي من الاستيلاء على خاركيف. ووجهت كييف في سبتمبر/ أيلول 2022 ضربة كانت الأقسى للجيش الروسي، منذ قرار الانسحاب من محيط العاصمة الأوكرانية كييف نهاية مارس 2022، حيث استطاع الجيش الأوكراني في غضون أيام قليلة تحرير أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر مربع من المناطق التي احتلتها روسيا في مقاطعة خاركيف. وأقرت وزارة الدفاع الروسية، حينها، بالنكسة، لكنها بررتها على أنها عملية «إعادة انتشار» للقوات في منطقة دونباس. وتمكنت أوكرانيا من تحرير مدينة ليمان في الشهر ذاته، ما سرع في قرار روسيا ضم مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا في 30 سبتمبر/ أيلول 2022.

أهداف أخرى للهجوم على خاركيف

إضافة إلى حصولها على أسلحة غربية متطورة، فإن قدرة أوكرانيا على خداع الروس شكلت واحداً من أهم من الأسباب لتحقيق اختراق كبير في خريف 2022 في مقاطعة خاركيف ومدينة ليمان. ومن غير المستبعد أن سبب الغموض الروسي بشأن الهدف الحقيقي لشن الهجوم على خاركيف يكمن في محاولة دفع أوكرانيا لنقل تعزيزات إلى المنطقة، وإطلاق عملية في مكان آخر، الأرجح أن تستهدف مقاطعة دونيتسك لمحاصرة مدينة كونستنتينوفكا الاستراتيجية، ما يفتح المجال أمامها لقطع طرق الامدادات بين سلوفيانسك وكراماتورسك والتقدم نحو واحدة منهما، ومواصلة التقدم باتجاه تشاسيفوي يار وبوكروفسك. ونظراً إلى عدم إعلانها تعبئة جديدة، فإن روسيا غير قادرة على فتح جبهتين في وقت واحد، ولا حتى حشد قوات كافية للسيطرة على مدينة بحجم خاركيف أو سومي. وبانتظار وصول دفعات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، وتوزيعها لتغطية الجبهات، ومدى قدرة كييف على تعبئة مزيد من الجنود وتدريبهم، قد تتمكن روسيا من إنشاء منطقة عازلة على حدودها مع مقاطعة خاركيف، ما يشكل ضربة معنوية للأوكرانيين، مقابل رفع معنويات الروس. لكن هذه المنطقة لن تكون كافية لمنع تزايد الهجمات بالطائرات المسيّرة، والتي وصلت قبل أيام إلى منشآت نفطية في جمهورية باشكورتوستان الروسية على بعد 1500 كيلومتر من الحدود الأوكرانية. كما أن تزويد أوكرانيا بصواريخ غربية يصل مداها إلى 300 كيلومتر لن يؤمن حماية لمدينة نوفوفورد الواقعة على بعد 40 كيلومتراً من الحدود.

لا تغييرات بهيكلية الحكومة

أصدر الرئيس فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس السبت، مرسوماً بهيكلة الحكومة للهيئات الفدرالية في البلاد، يبقي على قوام الحكومة بلا تغيير. ونص المرسوم على أن تشمل الحكومة الجديدة 21 وزارة، ونائباً أول لرئيس الوزراء، و9 نواب عاديين لرئيس الوزراء. ومن المتوقع أن يقدم رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين، في غضون 14 يوما، قائمة مرشحيه لهذه المناصب إلى مجلس الدوما (البرلمان)، على أن يبت الدوما في هذا الأمر.

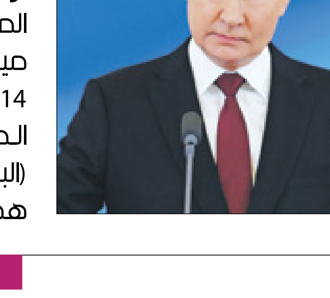

37 صاروخاً وطائرة مُسيرة

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس السبت، أن القوات الأوكرانية أطلقت وابلاً من الطائرات المسيّرة والصواريخ، مشيرة إلى أنّ أنظمة دفاعها أسقطت 21 صاروخاً و16 طائرة مسيرة فوق مناطق بيلغورود وكورسك وفولغوغراد الروسية. وقال مسؤولون محليون إن شخصاً قتل في غارة بطائرة مسيّرة في بيلغورود وآخر في كورسك، فيما أشعلت ضربة النار في مستودع نفط في منطقة لوغانسك التي تحتلها روسيا في أوكرانيا، ما أسفر عن مقتل ثلاثة.

حل البرلمان وتعطيل مواد بالدستور... أزمة مكررة في الكويت

اختار أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حل مجلس الأمة (البرلمان)، وتعليق بعض مواد الدستور نتيجة تصاعد الأزمة السياسية

الكويت ـ **أنور الروقي**

لم يدم الغموض بعد الإعلان مساء أول من أمس الجمعة عن كلمة لأمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، طويلاً، إذ إن التكهنات بشأن ما ستتضمنه كلمته تحققت بإعلانه عن حل مجلس الأمة (البرلمان) بعد نحو شهر من الانتخابات المبكرة، ووقف العمل في بعض مواد الدستور، وذلك لمدة لا تزيد عن أربع سنوات. وعلى الرغم من تكرار حل مجالس الأمة في الكويت وإجراء الانتخابات المُبكرة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، إلا أن تعليق العمل ببعض مواد الدستور يُعتبر الثالث من نوعه منذ تدشين مسيرة البلاد الديمقراطية عام 1962، ما يعكس حجم الأزمة السياسية التي تمر بها الكويت، فيما ساد صمت سياسي عقب القرار.

وقال أمير الكويت، في كلمة بثّها تلفزيون الدولة، مساء أمس الأول، إن حل البرلمان ووقف العمل ببعض مواد الدستور الكويتي جاءا من أجل «دراسة جميع جوانب المسيرة الديمقراطية»، خلال مدة تصل إلى أربع سنوات. ووجّه الشيخ مشعل نقداً لسلوك أعضاء مجلس الأمة، المُنتخب في 4 إبريل/ نيسان الماضي، وذلك من خلال تلويح عدد من أعضائه باستجواب أحد الوزراء في حال إعادة تكليفه في الحكومة الجديدة، وهو ما اعتبره تعدّياً على صلاحياته أميراً للبلاد، في مخالفة صريحة للدستور. وقال: «لمسنا خلال الفترات السابقة، وقبل أيام قليلة، سلوكاً وتصرفات جاءت على خلاف الحقائق الدستورية الثابتة، ووصل التمادي إلى حدود لا يمكن القبول بها أو السكوت عنها. يجب أن يعلم الجميع أن لا أحد فوق القانون، ولن أسمح على الإطلاق أن تستغل الديمقراطية لتحطيم الدولة». وأكّد أن «الكويت مرّت خلال الفترة الماضية بأوقات صعبة، كان لها انعكاساتها على كل الأصعدة ما خلق واقعاً سيئاً»، وعليه «يجب التدخل قبل فوات الأوان لمنع إغلاق الطرق أمام تنفيذ بنود الدستور»، خاصة بعدما «واجهنا من المصاعب والعراقيل ما لا يمكنه تصوره»، مشدّداً في خطابه على الأمن والقضاء، اللذَين يعتبران ركائز بقاء الدولة، ومؤكداً أن الأمن أساس الحكم رغم ما شابه من شوائب في السنوات الماضية.

وعقب كلمة أمير الكويت، صدر أمر أميري من 5 مواد تضمن في المادة الأولى حل مجلس الأمة، فيما تضمنت المادة الثانية تحديد المواد في الدستور التي سيتم وقف العمل بها وذلك لمدة لا تزيد عن أربع سنوات، وهي المادة 51، الفقرة الثانية والثالثة من المادة 56، والفقرة الثانية من المادة 71، فضلاً عن المواد 79، 107، 174، 181 حيث تم في هذه المواد تعليق كل ما يخص البرلمان. وبموجب نص المادة الثانية من الأمر، سيتم خلال مدة تعليق العمل في هذه المواد «دراسة الممارسة الديمقراطية في البلاد»، وعرض ما تتوصل إليه الدراسة على أمير الكويت لاتخاذ ما يراه مناسباً. أما المادة الثالثة فنصت على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة، فيما أشارت الرابعة إلى أنه تصدر القوانين بمراسيم قوانين. وأوضحت المادة الخامسة من الأمر أنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في ما يخصه تنفيذ هذا الأمر، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

يشار إلى أنه جرت أربعة انتخابات في مجلس الأمة الكويتي في أقل من أربعة أعوام فقط، بعد انتخابات 5 ديسمبر/ كانون الأول 2020، و29 سبتمبر/ أيلول 2022، و6 يونيو/ حزيران 2023، وأخيراً 4 إبريل الماضي. ويُعدّ مجلس الأمة 2024 المُنتخب أول مجلس في تاريخ الكويت يُحلّ قبل انعقاد الجلسة الافتتاحية، التي كان من المقرر عقدها يوم الثلاثاء المقبل، بعدما أُجّل موعدها نحو شهر بمرسوم أميري وفقاً للمادة 106 من الدستور، وسط اعتراض عدد واسع من النوّاب، وإصرارهم على عقدها في «موعدها الدستوري» استناداً إلى نصّ المادة 87 من الدستور، التي تستوجب عقدها خلال مدّة لا تتجاوز أسبوعين من موعد الانتخابات، وهو ما تم بعد عقد 40 نائباً الجلسة في 21 إبريل الماضي، وسط غياب الحكومة.

اعتبر أمير الكويت تلويح نواب باستجواب وزير تعدياً على صلاحياته

وكان تأجيل الجلسة الافتتاحية وإصرار أعضاء البرلمان على عقدها خلال موعد الأسبوعين سابقة تتكرر للمرة الثانية، بعدما سُجّلت أول مرة في مجلس 2022 المُبطل، التي حضرتها أغلبية كاسحة من النوّاب أيضاً، في 16 أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام، ورُفعت لغياب الحكومة، ولكن فيما بعد، لم يُصادق على مضبطة الجلسة، واعُتبرت كأنها لم تكن، وعليه كانت الجلسة التي أُجّلت آنذاك وعُقدت بعدها بيومين هي «الجلسة الافتتاحية»، ولاحقاً أُبطل المجلس نهائياً. وعُرفت الكويت بالعديد من الأزمات السياسية طوال الحياة النيابية التي بدأت بإجراء أول انتخابات عام 1963، أولها تزوير نتائج الانتخابات الثانية التي جرت عام 1967، وظهرت النتائج «صادمة» بخسارة رموز من المعارضة، أبرزهما النائبان السابقان أحمد الخطيب وجاسم القطامي، عقب سيطرة الحركة الوطنية بقيادة «حركة القوميين العرب» على تركيبة البرلمان الأول المُنتخب قبله. وخلال العقود الثلاثة الأولى من عمر المجالس النيابية، حُل البرلمان حلاً غير دستوري، وعُلّق العمل ببعض مواد الدستور مرتين، الأولى من 1976 وحتى 1981، والأخرى من 1986 إلى ما بعد تحرير الكويت من غزو العراق في عام 1992. وجرت خلال ذات الفترة محاولتان لـ«تنقيح الدستور»، لكن من دون أن يُكتب لهما النجاح، جاءت الأولى عام 1980 في ظلّ تعطيل العمل بالدستور لأول مرة، وتشكيل الحكومة «لجنة النظر في تنقيح الدستور»، والثانية بعد استئناف الحياة النيابية من جديد بإجراء انتخابات مجلس 1981 مباشرةً، عقب فشل الحكومة في تمرير تعديلاتها على الدستور من داخل البرلمان، والتي اشتملت حينها على 17 مادة. أيضاً، أثناء تعطيل العمل بالدستور للمرة الثانية (من 1986 إلى 1992)، أعلنت الحكومة في 1990 عن «المجلس الوطني» بديلاً عن مجلس الأمة ومدته أربع سنوات، على أن تكون مهمته صياغة دستور جديد، ويتكوّن عدد أعضائه من 75 عضواً، 25 بالتعيين، فيما الـ50 الباقون ينتخبهم الشعب، وصلاحيات هذا المجلس طابعها استشاري غير مُلزم، وقد دعت المعارضة إلى مقاطعته، وقادت حركة احتجاجية عُرفت باسم «دواوين الاثنين» (ملاحق متصلة بالبيت يتجمع فيها الرجال) ضد تعطيل الدستور وطالبت بعودة مجلس الأمة. يشار إلى أن الكويت لم تعرف الاستقرار السياسي طوال العقود الثلاثة الأخيرة، وشهدت 15 مجلساً منتخباً منذ تحريرها من الغزو العراقي عام 1991، بمعدل انتخابات واحدة كل عامين تقريباً، لم تكمل منها سوى ثلاثة مجالس مدتها كاملة، وهي مجالس أعوام 1992 و1999 و2016، بينما حُلّت تسعة مجالس مُنتخبة قبل استكمال مدتها، وهي مجالس: 1996 و2003 و2006 و2008 و2009 و2013 و2020 و2023، بالإضافة إلى مجلس 2024 المُحلّ أخيراً. كما أُبطلت في العقد الأخير، في سوابق دستورية جديدة على البلاد، انتخابات ثلاثة مجالس، آخرها مجلس 2022.

أمير الكويت في البرلمان، أكتوبر 2023 (ياسر الزيات/فرانس برس)

العلاقات المغربية الإسبانية: الأمن ومونديال 2030 قبل السياسة

تشهد العلاقات المغربية الإسبانية تحسناً بعد تجاوز الأزمة السياسية بين البلدين، فيما تتركز هذه العلاقات أخيراً على الجانب الأمني والاستخباري

الرباط ـ **عادل نجدي**

يأخذ التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا منحى تصاعدياً مع توالي وتبادل زيارات مسؤولي البلدين، كان آخرها ما شهدته مدريد، خلال الأسبوع الحالي، من مباحثات رفيعة بين عبد اللطيف حموشي، المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني في المغرب (المخابرات الداخلية)، وكبار مسؤولي الأمن والاستخبارات في الجارة الشمالية. ويأتي التحسن في العلاقات المغربية الإسبانية بعدما تمكن البلدان من تجاوز تبعات أزمة دبلوماسية غير مسبوقة اندلعت حين استقبلت مدريد، في إبريل/ نيسان 2021، زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي، فيما يظل البعد الأمني واحداً من الركائز المهمة التي يُبنى عليها التعاون. وتأتي زيارة المسؤول الأول عن الأمن في المغرب إلى إسبانيا، حيث أجرى مباحثات مع عدد من نظرائه الإسبان، خصوصاً المدير العام للشرطة الوطنية فرانسيسكو باردو بيكيراس والمفوض العام للاستعلامات أوخينيو بيريرو بلانكو، في وقت توالت فيه، خلال الأشهر الماضية، زيارات متبادلة لمسؤولين أمنيين من البلدين، كانت أبرزها الزيارة التي قادت، في 13 فبراير/ شباط الماضي، بيريرو بلانكو إلى الرباط. كما كانت الرباط، في 19 يناير/ كانون الثاني الماضي، أول محطة لوزير الداخلية الإسباني فرناندو غراندي-مارلاسكا، بعد تجديد تعيينه في حكومة بيدرو سانشيز، إذ التقى نظيره المغربي عبد الوافي لفتيت، وبحثا خلال اللقاء الـ13 بينهما نتائج التعاون بين الرباط ومدريد في عدد من القضايا التي تهم البلدين. وكانت مدريد أول شريك دولي للمغرب في مجال التعاون الأمني خلال سنة 2023، على المستويين التشغيلي والتقني، حسب ما أفاد به تقرير الحصيلة السنوية للمديرية العامة للأمن الوطني في المغرب. وكان لافتاً تعمق العلاقات المغربية الإسبانية أكثر على المستوى الأمني خصوصاً، نتيجة لتولي حموشي منصب مدير الأمن الوطني وفي نفس الوقت مدير الاستخبارات الداخلية، لأول مرة في تاريخ المغرب، وهو ما أعطى هذا الزخم الكبير للتنسيق الأمني الاستخباري.

وترتبط الرباط ومدريد باتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة، جرى توقيعها في 13 فبراير 2019، تروم تطوير التعاون بين الجانبين في مجال مكافحة 18 نوعاً من الأفعال الإجرامية، وعلى رأسها الإرهاب، والجرائم التي تمس حياة الناس وسلامتهم الجسدية، والاعتقال والاختطاف غير القانونيين. كما تشمل الاتفاقية الأمنية الجرائم الواقعة على الممتلكات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف (المواد الأولية اللازمة لتحضير بعض أنواع المخدرات أو المتفجرات)، والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، والاستغلال الجنسي للأطفال، ونشر مواد إباحية بمشاركة قاصرين وإنتاجها أو توزيعها أو حيازتها. ويبقى من بين أهم الملفات الحساسة التي تستأثر باهتمام المغرب وإسبانيا في مجال التعاون الأمني، الإرهاب والهجرة غير النظامية، نظراً إلى أهمية حماية الحدود ومنع انتشار مختلف الأنشطة المتطرفة والإجرامية. وفضلاً عن ذلك، توسع التعاون بين البلدين إلى ملفات أخرى، منها التنسيق في عملية العبور السنوية لثلاثة ملايين مغربي مغترب في أوروبا، وملف التنسيق الأمني من أجل إنجاح مونديال 2030، إذ ستقام هذه البطولة لكرة القدم في كل من المغرب وإسبانيا والبرتغال، وما يتطلبه ذلك من لجان مشتركة وتنسيق بين عدة أجهزة في البلدين، على المستوى القانوني والعملياتي، بل وحتى على مستوى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والرصد وتبادل المعطيات آنياً. وانعكس تصاعد التنسيق بين البلدين بتراجع تدفقات المهاجرين غير النظاميين على مدينتي سبتة ومليلية، المحتلتين من قبل إسبانيا، على سبيل المثال، بنسبة 41 بالمائة في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، بحسب وزارة الداخلية الإسبانية. فيما تمكنت السلطات المغربية من إحباط ما مجموعه 75,184 محاولة للهجرة غير نظامية خلال عام 2024، أي بارتفاع بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2022، وفق وزارة الداخلية المغربية. ويبقى ملف مكافحة الإرهاب من أبرز المؤشرات على نجاعة التعاون الأمني بين الرباط ومدريد، إذ أفضى التنسيق والعمليات المشتركة بين المكتب المركزي للأبحاث القضائية في المغرب (مكلف بمحاربة الإرهاب) والمفوضية العامة للاستعلامات الإسبانية إلى تفكيك 14 خلية إرهابية واعتقال 80 شخصاً خلال سنة 2023 وحدها، وفقاً لوزير الداخلية الإسباني. وبحسب الباحث في الشؤون الأمنية والعسكرية المغربي محمد شقير، فإن المباحثات التي جرت بين حموشي ونظرائه الإسبان «تعكس تأكيد مدريد تجذر العلاقات الأمنية الثنائية بين المملكتين، خصوصاً أن حموشي كان المسؤول الأمني الأفريقي الوحيد الذي استُضيف من القارة السمراء خلال فعاليات الاحتفالات الرسمية بالذكرى السنوية الـ200 لتأسيس جهاز الشرطة الوطنية بالمملكة الإسبانية» الأسبوع الحالي.

وأوضح لـ«العربي الجديد» أن ذلك «يكشف المكانة الخاصة التي يحظى بها حموشي لدى المسؤولين الإسبان، والتي تمثلت في استقباله من طرف الملك الإسباني، بعدما سبق أن جرى توشيحه بوسام ملكي وكذا من طرف مسؤولين أمنيين سامين كمدير الشرطة الإسبانية ومدير الاستخبارات» اللذين التقاهما، وغيرهم. وأوضح أن اشتراك البلدين، بالإضافة إلى البرتغال، في تنظيم كأس العالم في سنة 2030 «يفرض الرفع من مستوى التعاون الأمني بين البلدين في الحفاظ على ضمان أمن حركة التنقل التي ستتضاعف في السنين المقبلة». وأوضح أن التعاون الأمني بين الرباط ومدريد «لم يتوقف رغم فترات التوتر السياسي التي مرت بها العلاقات المغربية الإسبانية في عام 2021»، مضيفاً أنه «اتخذ طابعاً استراتيجيا». وشدّد على أن «الشراكة الأمنية بين البلدين ما هي إلا وجه من أوجه التقارب الذي يشمل مجالات عدة سياسية ودبلوماسية واقتصادية ورياضية».

من جهته، اعتبر رئيس المركز المغاربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية نبيل الأندلوسي أن التعاون الأمني بين الرباط ومدريد «يعد من ركائز الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين البلدين، خصوصاً على مستوى مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار الدولي بالمخدرات، والهجرة غير النظامية، والإرهاب، والاتجار بالبشر». وقال في حديث مع «العربي الجديد» إن البلدين «يستفيدان من هذا التعاون الثنائي، ويسعيان لتعميقه وحمايته اعتباراً للمصالح المتبادلة التي تحصل عليها الرباط ومدريد على حد سواء، خصوصاً على مستوى المعلومات الاستخبارية والمقاربة الاستباقية للحفاظ على أمن البلدين من المخاطر والتهديدات المحتملة». وخلص إلى أن التنسيق الأمني في العلاقات المغربية الإسبانية «لا ينفصل عن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين سياسياً واقتصادياً، ويمكن اعتباره إحدى الركائز الأساسية لهذه الشراكة».

عنصر أمن مغربي على الحدود مع مليلية، 2022 (فاضل سنا/فرانس برس)

انعكس تصاعد التنسيق بتراجع تدفقات المهاجرين غير النظاميين

يركز كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على معارك الأبيض في محاولة للسيطرة على المدينة الاستراتيجية. وبينما يعيش سكان الأبيض أوضاعاً إنسانية صعبة، تدور المعارك في المدينة ومحيطها بهدف قطع أو تأمين خطوط الإمداد لكل من الطرفين

اقتتال شرس بين الجيش والدعم السريع في عاصمة شمال كردفان

معارك الأبيض تُغرق «عروس الرمال»

كسلا ـ **أيمن إبراهيم**

بعد أن انتقلت المعارك بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع إلى خارج العاصمة السودانية الخرطوم، كانت المدن الكبرى التي تمثل عواصم الولايات هي الساحة الجديدة للمواجهات الضارية للسيطرة على المواقع الاستراتيجية، ومن بينها معارك الأبيض. وتشهد الأبيض، وهي عاصمة ولاية شمال كردفان، محاولات مستميتة من الدعم السريع للسيطرة عليها، من دون التمكن من ذلك بسبب صمود الفرقة الخامسة التابعة للجيش في الدفاع عنها رغم الحصار الخانق الذي ضربته «الدعم» لمنع دخول الإمدادات والسلع الغذائية وسط معاناة السكان. وتأتي معارك الأبيض في سياق الحرب التي اندلعت بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) في 15 إبريل/نيسان 2023، فيما شهدت مدينة الأبيض، التي يطلق عليها اسم «عروس الرمال» نسبة لبيئة الولاية الرملية، العديد من المعارك داخل المدينة وخارجها، إذ تضم مطاراً دولياً وفيها قيادة الفرقة الخامسة مشاة، والعديد من مراكز ومقار تدريب وعمل القوات الحكومية.

وتعتبر مدينة الأبيض، التي تقع على بعد حوالي 588 كيلومتراً جنوب غرب الخرطوم، مركزاً اقتصادياً وسياسياً مهماً، باعتبارها واحدة من كبريات المدن السودانية وتضم أكبر سوق للمحاصيل النقدية في البلاد (منتجات زراعية تُزرع بكميات كبيرة بهدف بيعها)، وأيضاً أكبر بورصة للصمغ العربي في العالم. وتدور معارك الأبيض في مدينة استراتيجية، إذ تمثل ملتقى طرق مهمة تربط بين مختلف ولايات البلاد، وهي مركز تجاري وزراعي بارز. كما تضم الأبيض واحدة من أشهر وحدات الجيش، وهي الفرقة الخامسة التي تسمى «الهجانة»، إذ كانت عند تأسيسها تستخدم الهجن (نوع من الجمال)، فيما تشكّلت عام 1896 من وحدات مصرية من قبل الجيش البريطاني وضمت جنوداً وضباطاً سودانيين، وكان لها دور عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في تحرير مدينة كسلا، شرقي السودان، من القوات الاستعمارية الإيطالية في إريتريا.

وشهد محيط المدينة، يوم الثلاثاء الماضي، معارك هي الأعنف للسيطرة على الطريق القومي (الطريق السريع) الذي يمر بها، وكذلك جبل كردفان (20 كيلومتراً شرق المدينة) الذي يضم قاعدة عسكرية للجيش وموقعاً للتدريب. وأعلن الجيش و«الدعم» سيطرتهما على منطقة الجبل الواقعة على الطريق بين الأبيض ومدينة الرهد، ويربط بين ولايات شمال وجنوب كردفان والنيل الأبيض، فيما تمكن الجيش من السيطرة على معسكر قوات الاحتياطي المركزي التابع للشرطة بعد وقت وجيز من استيلاء «الدعم» عليه. وظل سلاح الجو التابع للجيش ينفّذ غارات مستمرة على تجمعات «الدعم» التي تنصب المدافع بمختلف الاتجاهات لقصف مدينة الأبيض، ما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين طوال الشهور الماضية. كذلك، نفّذ غارات على مدينتي الرهد وأم روابة الواقعتين تحت سيطرة «الدعم» بولاية شمال كردفان. وقالت «الدعم السريع» في بيان، الثلاثاء الماضي، إنها حققت نصراً عظيماً في معارك متفرقة على محورين بولاية شمال كردفان، سعى من خلالهما من وصفتهم بالفلول لفتح الطريق القومي كوستي- الأبيض. وأضافت أن الجيش هاجم قواتها في جبل كردفان، مشيرة إلى أن المعركة نتج عنها مقتل أكثر من 400 من «الأعداء»، والاستيلاء على 11 عربة قتالية ودبابتين اثنتين، وتدمير اثنتين أخريين، وأربع شاحنات.

سودانيون شرقي مدينة الابيض، يناير 2023 (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

> حسام ذو النون: الجيش يريد قطع خطوط إمداد الدعم السريع

وذكرت «الدعم السريع» على منصة إكس أن معركة أخرى دارت أيضاً في محور تندلتي- أم روابة، تمكنت خلالها من الانتصار وقتل نحو 500 عنصر من الجيش، مقرة بسقوط قتلى بين عناصرها. وفي السياق، علّق مستشار قائد «الدعم السريع» الباشا طبيق على معارك الأبيض في حديث لراديو دبنقا السوداني (مستقل)، الأربعاء الماضي، قائلاً إن معارك الثلاثاء دارت في منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية للطرفين، والتي تتمثل في طريق أم روابة- تندلتي وجبل كردفان. وأضاف أن طريق كوستي- الأبيض ذو أهمية بالغة لإيصال الإمداد إلى الأبيض من أجل التمهيد لعمليات في شمال دارفور وغيرها. وأشار إلى أن قوات الدعم السريع تصدّت للهجوم الذي شنه الجيش وكبّدت القوات خسائر في الأرواح والعتاد. وذكر طبيق أن قوات الدعم السريع ظلت تسيطر على منطقة جبل كردفان منذ بداية الحرب، وأن الجيش يسعى لفتح الطريق الرابط بين كوستي والأبيض من أجل إيصال الإمداد إلى الأبيض تمهيداً لبدء عمليات متقدمة في غرب كردفان وشمال دارفور. ووصف المعارك التي دارت الثلاثاء على طريقَي كوستي- الأبيض، وأم روابة- تندلتي، بأنها الأشرس من نوعها منذ اندلاع الحرب، وأفاد بأنهم قضوا على متحرك الصياد (قوة عسكرية تحمل اسم ضابط يدعى الصياد وقتل في معارك سابقة) الآتي من مدينة تندلتي بولاية النيل الأبيض. من جهته، اكتفى الجيش بتصريحات مقتضبة على منصة فيسبوك بشأن معارك الأبيض، أعلن فيها أن الفرقة الخامسة «الهجانة» سيطرت على كافة المحاور بمدينة الأبيض بما فيها مقر الاحتياط المركزي، وجرى تطهير جبل كردفان من المليشيا، وتنفيذ عمليات تمشيط في الولاية. وقالت مصادر أمنية في المدينة، لـ«العربي الجديد»، إن الجيش استطاع خلال الأيام الماضية إدخال إمدادات وإعادة ترتيب صفوفه بالتزامن مع متحرك قادم من مدينة تندلتي لمساندته في فك الحصار على المدينة. وأضافت أن «الدعم السريع» تتمركز في جبل كردفان حيث تنصب دفاعات متقدمة، وقد جرت العديد من المناوشات التي كانت تهدف إلى فتح الطرق وفك الحصار عن المدينة والسيطرة على الطريق القومي. وذكرت المصادر أن هناك خسائر كبيرة من الطرفين، في حين وقعت القوة القادمة من تندلتي في كمين نصبته «الدعم السريع» حسب المعلومات المتوفرة. وتسببت المعارك في مقتل قائد بارز بـ«الدعم» هو المقدم عبد المنعم شيريا برفقة أربعة قادة آخرين، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على عملياتها في تلك المنطقة لما كان يتمتع به هؤلاء من تأثير كبير على قيادة المعارك ضد الجيش. وأشارت إلى أن «الدعم» يسيطر على بعض محطات الكهرباء، وكانت أعمال الصيانة والتشغيل تنفذ بوساطات أهلية لإدخال المهندسين والفنيين لتشغيلها وصيانتها، وقد انقطع التيار الكهربائي عن المدينة منذ يوم المعارك. ولفتت إلى أن هناك مكونات أهلية كانت محايدة انحازت إلى الجيش في الأيام الماضية، في وقت يعاني فيه المواطنون من انعدام الدواء وارتفاع أسعاره وتذبذب شبكات الاتصال. بدوره، قال المواطن محمد إسماعيل بمدينة الأبيض، لـ«العربي الجديد»، إن «الدعم السريع ظلت تدخل إلى الأحياء الغربية وتتجول بين منازل المواطنين، كما تسيطر على بعض أطراف المدينة وتطلق القذائف التي تسقط في مناطق وجود المدنيين وراح ضحيتها عدد منهم». وأضاف أن الوضع المعيشي «صعب مع ارتفاع أسعار السلع، وانقطاع الكهرباء وشح المياه والأدوية نتيجة الحصار الذي تتعرض له المدينة، إلى جانب نهب ومنع القوافل التجارية من الوصول لإدخال السلع الغذائية».

وفي السياق، قال المحلل العسكري حسام ذو النون، وهو ضابط سابق في المعارضة السودانية المسلحة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «تغيّر الاستراتيجية العسكرية (للجيش) من الدفاع وتكسير قدرات الدعم السريع إلى الهجوم في مختلف المحاور القتالية، يعطي معارك شمال كردفان أهمية كبيرة للغاية لكل من الجيش والدعم السريع». وعزا ذلك إلى «أن فتح الطرق والسيطرة ما بين ولاية النيل الأبيض وشمال كردفان، وبين ولاية الخرطوم وشمال كردفان، يعملان على تغيير ميزان الحرب بصورة كاملة». وأشار ذو النون إلى أن أهم نتائج استراتيجية الجيش «هي قطع خطوط إمداد الدعم السريع، وفي المقابل فتح خطوط الإمداد للقوات المسلحة، ما يخلق واقعاً عسكرياً وعملياتياً في كل من ولايات دارفور وغرب كردفان وجنوب كردفان». وذكر أنه «في ظل تحرك قوات الفرق الخامسة والعاشرة والـ18 لفتح الطريق القومي بين كوستي والأبيض، والتحرك فيه لكبح انتشار الدعم السريع، وفي أوضاع عسكرية مثل هذه، فإن قوات الدعم السريع سوف تكون في وضع لا تحسد عليه». وأفاد ذو النون بأن «الدعم السريع تستغل الآلة الإعلامية الضخمة لتحويل الهزائم العسكرية التي تتلقاها إلى انتصارات زائفة».

«ميثاق السودان»... حراك سياسي يفتقد للإجماع

تشير المواقف المتباينة من «ميثاق السودان لإدارة الفترة الانتقالية التأسيسية وإنهاء الحرب» الموقع أخيراً في القاهرة إلى حجم الانقسامات في مقاربات القوى السياسية بشأن وقف الحرب والمستقبل السياسي للسودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يشكل توقيع أكثر من 40 حزباً وتياراً سياسياً ومنظمات مجتمع مدني منضوية تحت لواء تحالف قوى الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية، الأربعاء الماضي، على «ميثاق السودان لإدارة الفترة الانتقالية التأسيسية وإنهاء الحرب» عقب مؤتمر للتحالف استضافته القاهرة، أحدث محاولة لقوى سودانية للانخراط في البحث عن حلول للحرب المتواصلة من إبريل/نيسان 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع. ونصّ الميثاق على «الاحترام الكامل لسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية»، كما أكد «ضرورة إنهاء الحرب ومعالجة انعكاساتها وآثارها، وتحقيق السلام». كما توقف عند «أهمية إصلاح وتطوير وتحديث القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ودمج جميع القوات الأخرى لبناء جيش وطني قومي مهني واحد»، فضلاً عن «أهمية توافق القوى السياسية حول عملية إصلاح شامل للدولة والمجتمع من خلال حوار سوداني سوداني لا يستثني أحداً، إلا من ثبت فساده أو ارتكب جرماً في حق الوطن». ويختلف هذا البند عن دعوات لقوى سودانية أخرى بضرورة استثناء حزب المؤتمر الوطني الذي كان حاكماً إبان نظام الرئيس المعزول عمر البشير عن أي عملية حوار. ودان انتهاكات ما سمّاها «مليشيات الدعم السريع المتمردة»، متعهداً بدعم القوات المسلحة والقوات المشتركة ومؤازرتها.

عنصران من قوات الأمن السودانية في الخرطوم، مايو 2023 (فرانس برس)

ومن أبرز الأحزاب والقوى الموقّعة على ميثاق السودان، حركة العدل والمساواة، بقيادة وزير المالية جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان، بقيادة حاكم دارفور مني أركو مناوي، و«الجبهة الوطنية» برئاسة الزعيم القبلي محمد الأمين ترك، والحزب الاتحادي الديمقراطي، فصيل جعفر الميرغني، وحزب الأمة فصيل مبارك الفاضل، وقوى الحراك الوطني، وحركة الإصلاح الوطني. وتباينت الآراء تجاه ميثاق السودان. وقال المتحدث الرسمي باسم قوى الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية، محيي الدين جمعة، إن ميثاق السودان «سيكون نقطة انطلاق للتواصل مع كل القوى السياسية وهناك آليات سوف تتشكل للمواصلة في تقديم الميثاق للشعب السوداني في كل المنابر»، مضيفاً أنّ الميثاق قابل للتطبيق «لأنه ركّز على المطالب الأساسية للشعب ويبني على ما تم التوصل إليه في اتفاق جدة بين الجيش ومليشيا الدعم السريع». وحول مدى استعداد تحالف قوى الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية، للجلوس مع تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية برئاسة رئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك، استبعد جمعة ذلك، بحجة أنّ «التنسيقية لديها تحالف وإعلان مشترك مع قوات الدعم السريع وتقوم بالتغطية الإعلامية والسياسية على جرائمها، لذا نرفض أي نقاش معها ما لم تتراجع عن الاتفاق الموقّع بينها وبين الدعم السريع، وأن تعلن موقفاً واضحاً يدين انتهاكات المليشيا ويدعم المؤسسات الوطنية»، وفق قوله.

في المقابل اعتبر المتحدث الرسمي باسم قوى الحرية والتغيير، شهاب إبراهيم، في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «نتائج مؤتمر الكتلة الديمقراطية لم تخرج بجديد، بل على العكس تحدثت في أكثر من بند في الميثاق الذي وقعته، عن رغبتها في تشكيل هياكل السلطة في مستواها السيادي بشراكة مع العسكريين»، وهو ما اعتبره، «عودة إلى ما قبل الانقلاب». ورأى أنّ «الأزمة الراهنة أكثر تعقيداً، ولا يمكن تجاوزها بحلول سهلة كما جاء في ميثاق الكتلة الديمقراطية». أما المحلل السياسي صلاح الدين الدومة، فاعتبر أنّ مؤتمر الكتلة الديمقراطية وما خرج به من ميثاق «ما هو إلا امتداد لمخططات النظام القديم للعودة إلى السلطة بلباس جديد من دون جلده القديم».